مدير الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

نسعى لتنشيط هذه المشاريع عن طريق الإقراض المصرفي ووفق معايير دولية

10

سوء الاستعمال العراقي للثروة النفطية وعيوب السياسة الاقتصادية تثير السخط

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2070)السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

البطاقة التموينية تستغيث !

الاقتصادي | العدد (2070)السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

متخصصون: اللحوم المستوردة وتهريب المواشي خطر يحدق بالثروة الحيوانية

بغداد/ علي الكاتب

أكد عدد من الخبراء والمتخصصين ان ظاهرة اللحوم المستوردة وتهريب المواشي خطر يحدق بالثروة الحيوانية مطالبين بإجراءات هاجلة للحد من هذه الظاهرة.

وقال الدكتور البيطري علاء الفياض ان استمرار ظاهرة تهريب المواشي إلى العراق عبر منافذ متعددة وتحديدا من دول إيران وتركيا ، تأتي حاملة للعديد من الأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية المحلية ،ناهيك عن أمراض مشتركة مع الإنسان مثل (الحمى النزفية) التي أصابت ٢٥ مواطناً في محافظة نينوى أودت بحياة خمسة منهم.

وأضاف: إن مصادر هذه العجول والأغنام تعددت في الآونة الأخيرة بعد زيادة الطلب عليها في السوق المحلية العراقية، فهناك عجول تستورد من دول الهند والباكستان وإيران، وأيضا هناك أغنام تركية ويوغسلافية ومن الدول الأوروبية وغيرها ،والتي تدخل الأراضي العراقية عبر منفذين رئيسين هما، إيران ومن ثم السليمانية وتوزع محلياً، والآخر تركيا عبر محافظة دهوك ونينوى وهكذا ترد الى بقية المحافظات العراقية الأخرى، ومعظمها وبحسب خارطة عالمية معروفة عن الأوبئة تأتي من دول موبوءة بإمراض تصيب الثروة الحيوانية.

وأشار الى ان المؤسف في الأمر وبالرغم من وجود عدة مخاطبات بين الدوائر الرسمية ذات العلاقة، الا انه لا توجد هناك أية إجراءات تم اتخاذها للحد من اتساع هذه الظاهرة، ناهيك عن التحذيرات التي أطلقتها عدد من المنظمات غير الحكومية، لاسيما بعد تسجيل الدوائر الصحية لعدد من الإصابات بين المواطنين، ووجود عدد من التبعات السلبية التي تسببها هذه الظاهرة.

من جانبه قال الخبير الزراعي عبد الله نعمان إن هناك قوانين نافذة تمنع استيراد الحيوانات الحية من أي مصدر كان فيما سمح للحيوانات المذبوحة والتي خضعت لاختبارات السلامة الصحية فقط باستيرادها، لكن ما حصل إن زيادة الطلب على اللحوم بعد تحسن مستوى دخل الأفراد جعل البعض يفكر في تأمينها من خارج العراق، وبالفعل تم حصول ذلك لكن بشكل غير مشروع أي (التهريب) وظهر من اخذ على عاتقه جلب قطعان كاملة يأتي بها سيرا من دول بعيدة ويمر بعدة دول وصولا للعراق، فهي تجارة مربحة ومغرية من دون النظر للسلبيات وهي كثيرة ولهذا منعت بالقانون مثلا استيراد أمراض غير شائعة محلياً.

وأضاف: ان أية فايروسات جديدة يكون تأثيرها مميتاً على الحيوانات كونها غير معتادة عليها، وذات الأمر ينطبق على الإنسان الذي يشترك مع الحيوان بالكثير من الأمراض والأوبئة مثل الحمى النزفية المميتة وحمى مالطا وإمراض الكبد بجميع أنواعها، ونتوقع حدوث وباء سريع بين قطعان الماشية المحلية قد يتعاظم مع قلة الرعاية وقلة العلاجات وهذا يعني إن استمرار الظاهرة قد يهدد كامل ثروتنا الحيوانية وحتى تأثيره قد يصل للبشر مستقبلاً.

وأشار الى ان هناك مخاطر كارثية تهدد الثروة الحيوانية في عموم المحافظات، الأمر الذي يستدعي من السلطات المعنية اتخاذ إجراءات حاسمة بهذا الصدد ،كما ان عليها توفير الأعلاف والاهتمام بالثروة الحيوانية في تلك المحافظات، حيث تسبب الجفاف الذي تعانيه عدد من المحافظات بعزوف الرعاة عن تربية المواشي والأغنام، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق المحلية، بالرغم من اتخاذ الجهات الحكومية المعنية الإجراءات المناسبة لدعم الثروة الحيوانية، بما فيها تخصيص المبالغ المالية الكبيرة لغرض دعم مواد الأعلاف وتوزيعها على مربي الثروة الحيوانية في تلك المحافظات.

الى ذلك قال مدير قسم الامراض العابرة في الشركة العامة للبيطرة خالد هاشم أن ملاكات القسم تمكنت من تقويض أربعة أمراض الخطرة كانت تهدد الثروة الحيوانية في جميع المحافظات، والتي مكنت الشركة العامة للبيطرة من إيقاف انتشار أمراض الحمى القلاعية وحمى مالطا وداء الكلابية ومرض الدواجن التي تصيب مختلف الحيوانات وتسبب هلاكات كبيرة في أعداد الدواجن وحدوث خسائر اقتصادية كبيرة في هذا القطاع.

وأضاف هاشم: ان مشروع تعزيز القدرات البيطرية الذي بدء العمل به في وقت سابق تمكنا من خلاله إيقاف ٦٠٪ من الأمراض التي كادت ان تتسبب بتعريض الثروة الحيوانية الى خطر كبير، حيث ان العلاجات المضادة لهذه الأمراض تم توفيرها بقدرات عراقية خالصة ومن دون وجود الدعم الكافي من قبل الجهات الأخرى.

بدوره قال مدير قسم المختبرات في الشركة العامة للبيطرة ماجد طاهر: ان الشركة العامة للبيطرة التابعة لوزارة الزراعة ستقوم خلال الفترة المقبلة بإجراء مسحاً لقاحياً لجميع المحافظات، وذلك للتأكد من خلو حيواناتها من الإصابات المرضية، حيث هناك أسباب عديدة تؤدي الى عدم السيطرة على الإمراض التي تصيب الثروة الحيوانية في العراق ومن أهمها نقص المختبرات التشخيصية في عموم العراق.

من جانبه قال الدكتور باسم الفضلي أستاذ التحليلات المختبرية في كلية البيطرة: ان قرارات وزارة الزراعة بمنع استيراد الدجاج المجمد وبيض المائدة خلال فترات محدودة وصولاً الى تقليص اعتماد السوق العراقية على هذه المنتجات المستوردة والإسراع في تطبيق إجراءات قانون حماية المنتج المحلي، ومنها فرض ضريبة على المنتج المستورد جميعها إجراءات وخطوات تسهم في تعزيز ودعم منتجات حقول الدواجن وحقول الأبقار المحلية.

وأضاف: انها خطوات مهمة وبنائه بحاجة الى الدعم المطلوب من خلال وضع خطط متكاملة لحماية المنتج المحلي وتحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن، والبيض واللحوم البيضاء والحمراء مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، إضافة الى تشكيل هيئة وطنية عليا لهذا القطاع الحيوي والمهم، والتي تكون مهمتها الرئيسة رسم السياسات الستراتيجية وخاصة ومعالجة المعوقات التي تعترض نموه، حيث ان المشكلات التي يعاني منها قطاع تربية الدواجن لا تزال قائمة في الوقت الحاضر، وفي مقدمها إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة من الدواجن واللحوم بأنواعها والتي يصعب التحقق من مواصفاتها الخاصة عند المنافذ الحدودية.

وأشار الى ان هناك أسباباً أخرى ذات صلة بتكاليف الإنتاج لأن الأعلاف المستوردة تصل عبر سلسلة حلقات من تجار الدول المجاورة، مما ينعكس على ارتفاع الأسعار، حيث هناك نقاط عالقة من البرنامج الوطني السابق الذي كان قائماً قبل عام ٢٠٠٣ من الضروري معالجتها خلال المرحلة المقبلة، من أبرزها الديون والقروض القديمة للمربين والتي يترتب عليها رهن عقارات تابعة لهم، ساهمت في حرمان الكثير منهم من الاستفادة من المبادرة الزراعية التي أعلنتها الحكومة في الفترة السابقة للنهوض بالقطاع.

وتابع كذلك يتوجب على أصحاب المشاريع تقديم ضمانات عقارية لتتسلم قروضاً جديدة عبر المبادرة الزراعية، لاسيما مع حاجة المربين الى قرار يتعلق بجدولة هذه الديون وإعفاء المقترضين منهم من دون فوائد، وإصدار قانون تعويض أصحاب مشاريع الدواجن المتضررة، الأمر الذي يتطلب الاهتمام الأكبر بهذا القطاع، مما يتطلب تبني طرق حديثة في التربية، واعتماد آليات غير تقليدية في إدارة مشاريع الدواجن التي يزيد عددها على ١٠ آلاف، مع ضرورة استيراد سلالات جديدة من مناشئ معروفة، الى جانب نقص كبير في المواد العلفية المطلوبة لتغذية الأغنام والمواشي بشكل عام وقطاع الدواجن بشكل خاص، بالرغم من ان وزارة الزراعة كانت قد أعدت خريطة تضم ٢١ منطقة واعدت لزراعة الأعلاف في بادية المحافظات الجنوبية،التي تبلغ مساحتها ملايين الدونمات، وتختزن بملايين الأمتار المكعبة من المياه الجوفية المتجددة سنوياً، والتي تكون كافية لريّ أكثر من أربعة ملايين دونم من الأراضي سنوياً.

خبراء: أزمة سكن خانقة متفاقمة وحلول غائبة من قبل السلطات التنفيذية

بغداد/المدى الاقتصادي

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين ان أزمة السكن أسهمت في حدوث مشكلات مزمنة ترافقت معها ظهور عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في المجتمع العراقي ،والتي تكون تأثيراتها السلبية أكثر وقعاً عندما يزداد أعداد السكان بشكل كبير من دون وجود مشاريع للإسكان تكفي لإسكانهم بشكل مناسب ومتوازن على وفق إعدادهم وما يرافق ذلك من توفير متطلبات هذه الزيادات من توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم وغيرها.

الخبير الاقتصادي عبد الجبار السلطاني قال: ان مشكلة الزيادة السكانية لها أسبابها المعروفة لاسيما عندما يكون النمو السكاني اكبر من النمو الاقتصادي بنحو كبير ،حينها تكون معدلات الاستهلاك هي الأخرى اكبر من نظيراتها معدلات الإنتاج ،لاسيما مع ازدياد الطلب على الخدمات الصحية وقلة أعداد المدارس مقارنة بأعداد الطلاب المؤهلين للدخول الى المدرسة ،وهذا يعني ان جوهر أزمة السكن ترتبط بازدياد أعداد السكان وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية، ما يؤدي الى تفشي ظواهر خطيرة في المجتمع كالفقر والبطالة والفروق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية.. الخ.

وأضاف: ان أزمة السكن توجب على الجهات التنفيذية التحرك للحد من تأثيراتها ومعالجة المظاهر السلبية وإيجاد الحلول لها في اقرب وقت ممكن ،والتوسع في بناء المجمعات السكنية العمودية لاستيعاب تلك المجمعات أعداداً كبيرة من السكان، وتخصيص جزء مناسب من الميزانية المالية لبناء المجمعات السكانية في عموم المحافظات على وفق الزيادات السكانية، لاسيما ان العراق له مورد نفطي لا بأس به من الممكن توظيفه في هذا الجانب والذي يعد مصدراً مهماً من مصادر التنمية الاقتصادية ،بالتزامن مع الزيادة في أسعار برميل النفط الى سقف (١١٣) دولاراً أميركياً.

وأشار الى ان الكثير من العائلات العراقية لا تزال تعيش في منازل غير مناسبة صحياً واجتماعياً اذ يقطن في الكثير من المنازل التي لا تزيد مساحتها عن ١٠٠م مربع أكثر من عشرة أشخاص، وهو أكثر بكثير من الحد الأدنى لمعيشة الأفراد في منزل واحد ،مع معاناة المواطنين المستمرة من جراء ارتفاع بدلات الإيجار وأسعار العقارات وقطع الأراضي السكنية، ما يجعل المواطنين يلجؤون الى ظاهرة شطر المنازل وهي ظاهرة غير صحية واقتصادية لانها مبعث على الكثير من الأمراض بسبب زيادة عدد الناس القاطنين في مكان واحد شبه مغلق وزيادة الاستهلاك من الطاقة الكهربائية ان وجدت وماء الشرب التي تتناقص كمياته بالنسبة للشخص الواحد وإلحاق الضرر بشبكات الصرف الصحي وغيرها.

وأكد ان الجهات التنفيذية الحكومية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى إيجاد الحلول لازمة السكن ومعالجة الزيادات السكانية والتي يدخل فيها دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الدعوة الى تحديد النسل وبشكل مبرمج من قبل العائلات العراقية خاصة الفقيرة او المتوسطة، مع إعطاء أهمية من قبل الجهات الحكومية في منح الموظفين والمتقاعدين أراض سكنية وإقراضهم قروضاً تتناسب مع الزيادة في أسعار مواد البناء او منحهم شققاً سكنية ضمن مجمعات سكنية كبيرة، وكذلك الانفتاح على أطراف المدن وعدم التركيز على مراكزها وعدم التجاوز على قطع الأراضي المخصصة للخدمات كالمدارس والمستشفيات ورياض الأطفال وغيرها كما نرى حالياً في بعض المناطق السكنية، التوجه نحو البناء العمودي لاسيما في إعادة العمل بنموذج مشاريع مجمعات البناء الجاهز الذي تبنته الدولة في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لإنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة للطبقات الاجتماعية محدودة الدخل والتي أثبتت نجاحها بشهادة الجميع.

فيما قال الدكتور أزهر المياحي أستاذ الاقتصاد في كلية دجلة: ان مدينة بغداد بحاجة الى عشر سنوات للتخلص من أزمة السكن الخانقة التي تعاني منها، وذلك يعني أنها بحاجة الى إنشاء مئة الف وحدة سكنية سنويا من اجل تأمين مليون وحدة تحتاج إليها العاصمة حالياً، وبغض النظر عن التنامي السكاني المتوقع في بغداد خلال السنوات العشر المقبلة وفي حال تمكن القائمون على قضايا السكن من تجاوز المشكلات والصعوبات المالية والهندسية والفنية والقانونية التي تفاقم الأزمة بشكل واضح ،تبقى الحاجة مستمرة لبناء مجمعات سكنية جديدة، لاسيما اذا عرفنا ان نصف المساكن الحالية بحاجة الى التجديد والصيانة والتأهيل بسبب تقادمها من جهة وعدم أهليتها للسكن من جهة أخرى.

وأضاف: ان الحاجة الى إنشاء وحدات جديدة كبيرة لا تقل عن نصف مليون وحدة، إضافة الى المليون وحدة سكنية المطلوبة في الوقت الحاضر، تبقى هناك ضرورة ملحة حالياً بالرغم من ان هناك الجهود الحكومية التي تنصب في اتجاه رسم وتنفيذ السياسات لتنفيذ بعض الخطوات السريعة في هذا المجال كجزء من الحلول الترقيعية لحل مشكلة السكن ومنها رفع مستوى القرض العقاري الى ٢٥ مليون دينار وشمول المساكن التي هي بحاجة الى الترميم والتأهيل بالقروض وتشريع قانون الاستثمار الأخير، الا ان هذه الخطوات تبقى دون المستوى المطلوب إزاء المشكلات الحقيقية التي تواجهنا في الوقت الراهن لانها تبقى متواضعة إذا وضعت إزاء الرقم الحقيقي للكلف المالية العقارات المبنية في السابق والتي لا يقل سعر الواحدة منها عن ٢٠ مليون دينار برغم انها في أحياء سكنية متوسطة الحال ببغداد.

وتابع ان ما يفاقم أزمة السكن ان سعر الوحدة السكنية التي كانت تبلغ ثلاثين مليون دينار قبل سنة ٢٠٠٣ ارتفع الآن الى ١٥٠-٢٠٠ مليون دينار، حيث صار استقطاب مدينة بغداد للمواطنين من سكنة المحافظات الأخرى عاملاً مهماً لوفرة فرص العمل فيها مقارنة بغيرها من المحافظات ،مما يؤشر مشكلة غير منظورة في تلك المحافظات وهي عدم توفر فرص العمل فيها، الى جانب عودة آلاف المهجرين واللاجئين العراقيين من الخارج الى مناطقهم الأصلية بعد التحسن الأمني الملموس في جميع المناطق في بغداد.

وأشار الى ان هذه المشكلات بحاجة الى حلول جذرية من أهمها رفع سقف القرض العقاري الى ١٠٠ مليون دينار للوحدة السكنية ونقل ملف الإسكان من الحكومة الاتحادية الى الحكومات المحلية لتحديد الأولويات في معالجة أزمة السكن وتشجيع المصارف الأهلية على منح قروض عقارية للراغبين وبفوائد قليلة،وهي مقترحات وحلول تعد متواضعة إزاء المبالغ التي تحتاجها مشاريع الإسكان ان الحاجة الى إنشاء ما يقرب من مئة وعشرين الف وحدة سكنية تستلزم ما يزيد على الخمسة وثلاثين مليون دولار، يستثمر بعضها في بناء مساكن شعبية وتوفير الأراضي لها.

ولفت الى ان الحاجة لا تزال قائمة الى المشاركة الحقيقة للاستثمار في هذا الجانب، وذلك لان الصورة ستبقى قاتمة فيما يتعلق بحل أزمة السكن في العراق خلال الفترة المقبلة، خاصة اذا عرفنا ان العاصمة وبقية المحافظات بحاجة الى كل هذه المبالغ والقروض المالية، وليس بالمقدور تغافل ان التسهيلات الجاذبة للشركات الاستثمارية والمستثمرين من القطاع الخاص والتي قدمها قانون الاستثمار وتعديلاته القانونية اللاحقة والتحسن الواضح في الأوضاع الأمنية، أسهمت في اندفاع الشركات الاستثمارية العربية والأجنبية ورغبتها في دخول سوق العمل المحلية وتحديدا في قطاع السكن ضمن العاصمة بغداد وبقية المحافظات بعد ان سبقتها محافظات إقليم كردستان بهذا الشأن.

وبين ان تعليمات وضوابط التعاقد مع الشركات الاستثمارية التي أقرتها الجهات الحكومية مؤخراً والجهود المبذولة من قبلها لإزالة عقبات الروتين الإداري داخل المؤسسات الحكومية ومعالجة مشكلة تخصيص ومنح الأراضي المملوكة للدولة، أسهمت في تنشيط حركة الاستثمار خاصة في قطاع الإسكان في العراق الذي أصبحت له الأولوية في المشاريع الاستثمارية، لاسيما ان العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ شهدا منح الكثير من الإجازات الاستثمارية والتراخيص الأصولية للشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتي بلغت قيمتها ملايين الدولارات لعمل الشركات الأجنبية في قطاع الإسكان والبناء الذي كان له النصيب الأكبر من جذب رؤوس الأموال الأجنبية، لاستثمارها في مشاريع إسكان كبيرة وإنشاء وحدات سكنية ومنها في مدينة بغداد وهي مشروع معسكر الرشيد ومشروع مدينة المستقبل ومشروع المليون وحدة سكنية.

الخبير الاقتصادي نوري العبيدي دعا الى إيجاد بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية من خلال إزالة العقبات والمشكلات الإدارية والفنية التي تعيق عمل الشركات الاستثمارية في قطاع السكن، لان الاستثمار في قطاع السكن تتوفر فيه في الوقت الحالي معايير الجدوى الاقتصادية لكونه يعد من أهم المشاريع الاقتصادية الرابحة، لاسيما مع وجود إقبال لافت ومنقطع النضير في عموم محافظات العراق على شراء وامتلاك العقارات والوحدات السكنية، فضلاً عن مؤشرات الحاجة الإنسانية لجذب تلك الأنواع من الاستثمارات مع زيادة أعداد العائلات العراقية التي تبحث عن مأوى وتشكو مصاعب تامين تكاليف بدلات الإيجار المرتفعة.

وأضاف العبيدي: ان التصريحات التي يطلقها المسؤولون في الوزارات والحكومات المحلية ومجالس المحافظات عبر وسائل الإعلام والتي تتحدث عن إنشاء آلاف الوحدات السكنية في بغداد والمحافظات من الممكن لها الإسهام في تحريك سوق العمل المحلية واستقطاب الأيدي العاملة المحلية وتحريك التجارة الإنشائية واستيعاب نحو مليون عامل، خاصة اذا عرفنا ان كل وحدة سكنية يشترك بتنفيذها وانجازها أكثر من ١٨ حرفة مهنية.

وأكد على ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو تبني مشاريع استثمارية لإنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة يتم بيعها على وفق أنظمة تسديد مريحة تتناسب مع الإمكانات المتواضعة للشرائح الفقيرة وأصحاب الدخول المحدودة من الموظفين والكسبة، وهم الذين يشكلون الرقم الأصعب في حل أزمة السكن، خاصة إذا عرفنا ان مشكلات السكن والبطالة وظاهرة الاختناقات المرورية تشكل علامات فارقة لمشهد المعاناة الحقيقية للمواطن العراقي، لاسيما مع زيادة مضطردة لأسعار العقارات خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١ وبنسب كبيرة جداً والتي بلغت القمة هذه الأيام، حيث ان معدل بدلات الإيجارات للوحدات السكنية فاقت التصور والخيال والتي ألحقت ضرراً فادحا بالطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والتي تزامنت مع البطالة المستشرية في المجتمع وتزايد أعداد مخرجات الجامعات والمعاهد والمدارس العراقية سنوياً، ما أدى الى تزايد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وأشار الى هناك جملة من الحلول المقترحة بهذا الصدد ومنها استثمار قطاع الأراضي الكبيرة الموجودة داخل المدن وتحويلها الى مجمعات سكنية حديثة تمثل جانباً حضارياً ومعمارياً فيه من الجمالية التي يضفيها على تلك المدن، وهو من أهم حلول أزمة السكن الخانقة وبيع تلك الشقق السكنية الى موظفي الدولة، وهو سياق كان معمولا به في حقبة الثمانينات من القرن الماضي والذي يمثل حلاً أنموذجيا لمشكلة السكن خاصة في المدن الكبيرة كالعاصمة بغداد، وكذلك استحداث وزارة او هيئة تحال اليها جميع الأملاك والأراضي بكل أنواعها لغرض تسهيل عمل الجهات المختصة بالحصول على الأراضي عند الشروع بإقامة مشاريع عليها، فضلاً عن سحب جميع قطع الأراضي من المواطنين الذين حصلوا على أكثر من قطعة ارض سكنية وإبقاء قطعة واحدة لأغراض السكن وكذلك سحب الأراضي التي تم الحصول عليها بدون وجه قانوني لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين.

الاقتصادي | العدد (2070) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) اذار 2011

تنشيط الإقتصاد العراقي

علي نافع حمودي

علينا أن نعترف بان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون تشريعات وقوانين اقتصادية تنظم نشاط القطاعات الاقتصادية بالاتجاه الصحيح وفق مقتضيات مرحلة الانتقال من اقتصاد لآخر كما نشهد في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن وعملية الانتقال لاقتصاد السوق، لذلك فإن هنالك أولويات مهمة جدا وخطوات يجب اتخاذها بغية تحقيق مقومات الانتقال الناجح، ومنها إصلاح البنى التحتية وقانون الضرائب وقانون الكمارك بهدف تقوية الإمكانات في خلق قطاع يسهم في رفع كفاءة العراق الاقتصادية بمشاريع تنموية وصناعية من جهة ومن جهة ثانية تحقيق موارد مالية داعمة لميزانية الدولة.

والمتابع للسوق العراقي سيجد هنالك ما يمكن تسميته بالفوضى في عملية الاستيراد دون خطط مدروسة وبناء على احتياجات البلد، بل نجد بأن الاتجاه العام يتمثل بإغراق السوق العراقي بالسلع ذات المناشىء الرديئة والبعيدة عن القياس والسيطرة، وهذا ما يؤدي لإضعاف الاقتصاد وتسريب العملة الصعبة واستخدامها في غير أغراضها، وكذلك يمثل هذا التوجه عدم إعطاء القطاعين الصناعي والزراعي في البلد فرصتهما في تنشيط الاقتصاد العراقي خاصة وإن أغلب البضائع المستوردة من الخارج سواء المصنعة أو الزراعية بالإمكان إنتاجها في العراق ومن قبل القطاع الخاص.

لهذا نجد بأن القطاع الخاص العراقي خارج العملية الاقتصادية برمتها وبعيدا جدا عن السوق العراقي الذي يعد أحد أهم الأسواق الاستهلاكية في المنطقة بحجم عدد السكان من جهة واحتياجات البلد بعد حقبة طويلة من العقوبات الاقتصادية التي طالت مفاصل عديدة من جهة اخرى.

لهذا نجد بأن السياسات الاقتصادية المعتمدة في العراق ظلت تقليدية غير قادرة على استيعاب مفهوم الاقتصاد الحديث القائم على تنوع الموارد المالية واعتماد تنشيط فعاليات اقتصادية مهمة جدا من شأنها أن تكون رافدا مهما من روافد الاقتصاد العراقي، وبالتالي ظل هذا الإقتصاد يعتمد بشكل كبير تجاوز الـ٩٥٪ على عائدات النفط دون أن يمنح القطاعات الإخرى دورها وفرصتها في بناء إقتصاد قوي ومتين وأهم هذه القطاعات، السياحة، الصناعة، الزراعة بما فيها المحاصيل الزراعية الداخلة في التصنيع والتي ظلت لسنوات طويلة داعمة قوية للكثير من المصانع العراقية، وقد شهدت فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ انحدارا كبيرا في إنتاجيتها بسبب الإهمال من جانب ومن جانب ثان عدم وجود حافزية لدى المزارعين العراقيين في زراعتها وتسويقها للدولة وهذا ما أثر بشكل كبير جدا على ركيزة مهمة من ركائز الإقتصاد العراقي الذي لازال كما أشرنا لم يتقدم خطوة واحدة للأمام.

وبالتالي وجدنا الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تتفاقم في البلد مع ترك العديد من المزارعين حقولهم فأصبحوا عاطلين عن العمل، مما زاد من نسبة البطالة في البلد، والجانب الثاني الهجرة من الريف للمدينة هي الأخرى تمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية.

من هنا نجد بأن يتم التركيز على تفعيل دور النشاط الاقتصادي الخاص سواء الصناعي منه أم الزراعي، خاصة وإن التقارير البيئية تؤكد بأن الكثير من الأراضي الزراعية في العراق باتت غير صالحة للزراعة ليس بسبب شحة المياه فقط بل أيضا بسبب تركها وعدم استخدامها. وأيضا هنالك تقارير تؤكد وبقوة على إن العراق يصنف من بلدان العجز الغذائي فبالرغم من الطلب المتزايد على الغذاء فأن الناتج المحلي لا يسد إلا جزءا بسيطا من احتياج السكان للغذاء وخاصة في مجال الحبوب واللحوم البيضاء والحمراء والمنتجات الحيوانية ويعزى هذا العجز بالأساس إلى تدهور الإنتاجية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني والسبب في ذلك يتمثل بإهمال دعم هذه القطاعات المهمة والحيوية، والاكتفاء بالحلول السهلة والتي تتمثل بالاستيراد من الخارج على الرغم من وجود مئات حقول الدواجن والأبقار في البلد والتي لا تحتاج سوى أن تجد رعاية واهتمام تجعلها قادرة على أن تؤدي دورها في بناء إقتصاد قوي لبلد ظل يعاني من سؤ التخطيط الاقتصادي.

البطاقة التموينية تستغيث!

حسين علي الحمداني

أحيانا كثيرة تكون الصورة أكثر وضوحا عندما يتم تسليط الضوء عليها، حيث يتم النظر إليها من أكثر من زاوية وبالتالي سنجد هنالك رؤى متعددة ربما لم ننظر إليها سابقا، وعكست الاحتجاجات الأخيرة في العراق جملة من المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي، وتم تسليط الضوء عليها بقوة لكونها مشاكل حيوية تمس أمن المواطن سواء الصحية منها أو الخدمية أو الغذائية وفق مفهوم الأمن الحقيقي في عالمنا اليوم وليس مفهوم الأمن التقليدي الشائع، حيث إن الأمن الصحي والغذائي ضروري طالما إنه يمثل أحد أهم مقومات بقاء الإنسان مكرما معافى.

وشاهدنا وسمعنا جميعا في كل مظاهر الاحتجاج التي سادت محافظات العراق بما فيها العاصمة بغداد بأن البطاقة التموينية مثلت أحد أهم مرتكزات الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق في الأسابيع الأخيرة، وكنا وعبر ملحق المدى الاقتصادي قد طرحنا فكرة أن يؤول أمرها لمجالس المحافظات، وبالفعل وجدنا من المسؤولين من يطرح هذه الفكرة أيضا والتي ربما يرفضها البرلمان العراقي تحت ذرائع شتى أهمها ضعف الكوادر الإدارية في مجالس المحافظات وعدم قدرتها على القيام بهذه المهمة، وبالتالي تظل هنالك مشكلة في مركزية إدارة هذا الملف الذي يمثل أحد أبواب الفساد بطريقة أو بأخرى بحكم الآليات المتبعة حاليا من جهة ومن جهة ثانية تغطيتها لجميع الأسر العراقية.

ولا بد لنا هنا أن نؤكد حقيقة باتت معروفة لدى الجميع بأن هنالك مسائل عديدة تحتاج لأن تناقش في وسائل الإعلام بطريقة علمية بعيدة عن ما نجده الآن من آراء حكومية بخصوص الكثير من الملفات الخدمية بما فيها البطاقة التموينية التي لا زال الكثير من المسؤولين في الحكومة ينظرون إليها على إنها الباب الواسع جدا للفساد والثراء من خلال حجم العقود وتعدد المناشىء وسهولة تحقيق غايات شخصية لهذا او ذاك من المسؤولين.

وأجد بأن هنالك أكثر من حل يمكن تناوله في هذا الميدان وأحد هذه الحلول التي ربما تجعل الدولة العراقية تهتم بالشريحة المعنية بالبطاقة التموينية والمستفيدة الرئيسة منها بحكم حاجتها إليها وهي شريعة العاطلين عن العمل والمتقاعدين أو المحتاجين لمفرداتها ويصعب عليهم تأمينها من الأسواق المحلية، يمكن للدولة أن تنظر من منظار آخر يتمثل باتخاذ خطوة تحتاج إلى نوع من الجرأة تتمثل بدفع مبلغ مقطوع لموظفي الدولة العراقية تحت مسمى بند غلاء معيشة مثلا مقابل سحب البطاقة التموينية منهم وهذا ما يعزز فرص تفرغ أجهزة وزارة التجارة لدعم العوائل الأخرى وتحسين مفردات البطاقة التموينية وسهولة انسيابيتها. وعلينا هنا أن نعترف بحقيقة مهمة وهي إن مفردات البطاقة التموينية للعوائل التي فيها موظف وربما أكثر من السهل تأمينها وليست هنالك أية صعوبات مادية تحول دون ذلك وبالتالي فإن منحهم مبلغاً مقطوعاً مع الراتب من شأنه كما أشرنا أن يفتح الباب أمام وزارة التجارة لكي تتمكن من تأمين المفردات التموينية بسرعة وجودة في نفس الوقت، من جهة ومن جهة ثانية فتح آفاق أمام التاجر العراقي للتعامل مع استيراد المواد الغذائية وتنشيط هذا السوق الذي أتجه أغلب التجار فيه للمواد المنزلية والكهربائية.

هذا المقترح ربما لو نظرنا إليه من زوايا أخرى سنجد بأنه يصب في صالح شرائح معدومة تعتمد كليا في تأمين غذائها على مفردات البطاقة التموينية، الجانب الثاني يتمثل بتقليص عدد وكلاء المواد الغذائية بحكم خروج عوائل عديدة من عوائل الموظفين من نظام التجهيز، استيعاب مخازن وزارة التجارة للتخزين لأكثر من شهر، سهولة الرقابة سواء في التجهيز أو الفحص أو التوزيع ومتابعة وصول المفردات للعائلة بطريقة سليمة وصحيحة.

ما قبل الكهرباء

ثامر الهيمص

الجميع متفقون على أن الكهرباء سوف لاتكون جاهزة قبل سنتين تفاؤلاً، هذا اذا لم تحصل عثرات في الاداء أو فساد أو ارهاب أو تلكؤ خارجي وحتى مشكلة مياه السدود والخزانات وبما أن هذه الاحتمالات لايستطيع أحد أن يجزم أو يراهن على تلاشيها فأن الامر يأخذ سنة ثالثة كاحتمال واقعي وهذا ما اكده وكيل الوزارة بأن ثلاث سنوات وبتخفيض أربعة مليارات سنوياً كافية لحل المشكلة.

وكذلك نتفق بأن التنمية الزراعية أو الصناعية لايمكن أن تتم ولو بالحد الادنى، بدون كهرباء ذات استعمال بجدوى اقتصادية، بحيث تكون منافسة لكلف دول الجوار على الاقل التي تصدر لنا منتجات صناعية وزراعية وبدون هذه التنافسية مع الجيران على الاقل لا يمكن المضي في رفع ما تقدمه الصناعة والزراعة من مشاركة بائسة اذ بلغت ٧ ر٥ ٪ من الدخل الوطني بعد ما كانت حصة الزراعة والصناعة ٣٢ ٪ من الدخل الوطني لذا وستكون ليس بانتظار ثلاث سنوات انتظاراً سلبياً بأن نلغي الكهرباء في الصيف والشتاء وندعي ونقدم مواعيد كاذبة لاعتبارات انتخابية أو غيرها.

لذلك لابد من التأكد أن الكهرباء لايمكن الاعتماد عليها في السنوات الثلاثة القادمة في الصناعة أو الزراعة على الأقل ولذلك يكون الحد الادنى هو العمل في المجالات ادناه التي لا نحتاج الى الكهرباء الاعتيادية فيها وكذلك نوفر الا طارات القانونية والسياسية والثقافية حيث لامجال للعمل اصلاً بدون هذه الأطر، ومجالات العمل هي:

لابد من مراجعة الاولويات أي تأسيس قاعدة جديدة للانطلاق في ضوء تجربة السنوات السبعة الماضية ونضع الاهداف القريبة الممكنة موضع التنفيذ وكيفية تحديدها وستكون.

أولاً) المباشرة فوراً بحل مشكلة السكن التي اصبحت ذات علاقة بالامن والصحة العامة والبطالة وقلة حاجتها للكهرباء.

ثانياً) توسيع المبادرة الزراعية وحل مشكلة السكن في الريف ليضاهي المدينة وكلفته اقل من حيث البنية التحتية.

ثالثاً) المباشرة بحل مشكلة الموارد المائية ومشاريع الري والبزل وعلاقتها بالزراعة والكهرباء وبطالة الريف المتجهة للمدينة مع الأيام حيث أصبح الريف بشكل ٢٥ ٪ من النفوس الان أي مثل أوروبا الصناعية قبل ١٥ سنة.

رابعاً) تشجيع الصناعة التقليدية والاسر المنتجة وهذه ايضاً لاتحتاج كهرباء، من خلال سلف مثل سلف شراء السيارات التي تدعمها المصارف الحكومية والاهلية.

وهناك من يتسأل أن الخطط وضعت والميزانية على ابواب التصديق البرلماني.

وكذلك من يقول أن العملية ليس قلباً للميزانية بل فقط اعادة جدولة لمشاريع ربما تواكب مشاريع القاعدة الاساسية.

فمعلوم أنه لدينا (٥٨ مليار دولار في الخارج لايستوعبها الاقتصاد العراقي كما يقال اما خشية التضخم أو الفساد أو ضعف الاداء.

أذاً في هذه الحالة مشكلتنا ليست مالية أولاً لذلك لابد من التفتيش عن عوامل الشلل وبسرعة فائقة سنقول الفساد والارهاب ولكي نكسر الحلقة المفرغة تلك لابد من ادوات مجربة من قبلنا أو من قبل غيرنا وهي: .

١ . الارادة الوطنية التي لاقاعدة لها رسمياً أو شعبياً لحد الان نتيجة عدم وضوح الرؤى ولو للمدى المتوسط أو القريب وهذا ما افرزته المحاصصة والارادة فقط هي التي تحدد اولوليات مشاريع القاعدة الصلبة لاغيرها.

٢ . رفع المستوى الثقافي من محو الامية فصاعداً من خلال المناهج التي تصب في مشروع الوحدة الوطنية.

٣ . المباشرة باعداد نظام الخدمة الالزامية لتعتبر على الاقل اعادة تأهيل لاجيال ما بعد الحرب والحصار والفتنة الاهلية الاخيرة ليصب في خانة الوحدة، وضاغطاً باتجاه الارادة الوطنية الموحدة.

٤ . إعادة الهيبة للقانون ليكف عنا الولاءات الثانوية غير الوطنية بكل قوة ولدعم الارادة الوطنية والديمقراطية الحقيقية وسيادة الدستور، واصدار قوانينه التي تخدم الارادة الوطنية والتنمية المستدامة، فلا ارادة وطنية بدون مساوات في الحقوق والواجبات.

ومن هنا لانتوقع الخروج من الحلقة المفرغة بدون ارادة نحو التنمية المستدامة والتي لايمكن الشروع بها من قبل من طالتهم الشبهات و(فاقد الشيء لا يعطيه)، فالكهرباء قاعدة البنية التحتية والزراعة والصناعة والخدمات، فهي مشروع سياسي قانوني بامتياز ولانتوقع لها العودة مع الفساد والرؤيا غير الوطنية ولان على الاقل المباشرة بمشاريع ماقبل الكهرباء بما فيها المشاريع القانونية والسياسية أي تهياة بنيتها التحتية.

مواطن الخلل في القطاعات الإنتاجية

إيمان محسن جاسم

من خلال جولة لأي منا في الأسواق العراقية نجد بأن هنالك غياباً تاماً للقطاعين الخاص والعام في العراق خاصة في الصناعات بما فيها الصناعات الغذائية، على عكس الدول المجاورة للعراق والتي تهتم كثيرا بالقطاع الخاص والصناعات الوطنية.

ولعل هذه النقطة بالذات تمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد العراقي الذي يجد نفسه بعيدا جدا عن احتفاظه بمقومات الاقتصاد الناجح لأنه لا زال يعتمد على واردات النفط بنسبة عالية جدا في تأمين أغلب متطلبات الحياة، وثمة إهمال كبير جدا للصناعات المحلية سواء أكانت في القطاع الخاص أو العام.

شركات كبيرة جدا عراقية كان لها دورا في رفد الاقتصاد الوطني وتعزيزه غابت عن السوق العربية في السنوات الماضية بعد أن كان لها أسواق خارج العراق نجدها اليوم تعاني حالة الركود الكبيرة التي تعيشها.

وإهمال القطاعين الإنتاجيين العام والخاص أنعكس على نسب البطالة من جهة ومن جهة ثانية مهد لنمو وانتشار بضائع سيئة ورديئة قادمة من دول أصبحت تعتاش على السوق العراقي ومنها سوق الملابس والأحذية وحتى المياه المعدنية المستوردة من دول مجاوره وأيضا لعب الأطفال وحتى المرطبات التي باتت تستورد من دول مجاورة للعراق، يضاف إلى هذا الكثير من المواد الغذائية المصنعة في دول مجاورة للعراق وبالإمكان إنتاجها وتصنيعها في العراق.

ومن الضروري هنا أن نؤشر مواطن الخلل وأن نعرف من أين يستمد الاقتصاد العراقي قوته وكيف تتحقق نسب نمو متقدمة في البلد؟ وكيف يتم امتصاص البطالة عبر توفير فرص عمله للأيدي العاملة في العراق؟

الذي ينظر للحكومة العراقية الحالية بوزاراتها التي تجاوزت الأربعين لعله يسأل أين هي البطالة؟ فإذا كانت لدينا وزارة زراعة وأخرى صناعة وثالثة إستثمار ورابعة نفط، فهذا يعني نظريا بأن الاقتصاد العراق يتجه للتنوع وليس الريع الأحادي كما هو موجود الآن، حيث نجد بأن وزارة الزراعة مثلا تعاني كثيرا وأصبحت غير منتجة بفعل أزمة المياه سواء القادمة عبر نهري دجلة والفرات أوغيرها بما فيها المياه الجوفية وباتت الكثير من الأراضي الزراعية مهملة وتراجع مستويات إنتاج المحاصيل الستراتيجية خاصة الحبوب كالحنطة والشعير وحتى الذرة، يضاف إليها حقول الدواجن التي كانت تؤمن حاجة العراق من بيض المائدة والدجاج، في الجانب الصناعي أنعدم لدرجة كبيرة إنتاج المصانع العراقية خاصة ما يتعلق بإنتاج السمنت والزجاج وحتى معامل الورق والدفاتر المدرسية باتت جميعها مستوردة من الخارج.

أما الاستثمار الذي تحول من هيئة إلى وزارة فلا زال يعاني سوء التنظيم والروتين الإداري المعقد والقوانين التي لا تشجع أو تحمي رؤوس الأموال في حالة استثمارها.

لهذا فإن هنالك خللاً كبيراً في بنية الاقتصاد العراقي انعكست على الأوضاع المعيشية للمواطن وساهمت في موجة من الاحتجاجات التي لا يمكن إلا أن تكون نتيجة طبيعية وردة فعل للسلبية التي تمت من خلالها معالجة رفع المستوى المعيشي للمواطن العراقي وإيجاد فرص عمل عبر تنشيط وتحفيز الصناعة والزراعة والاستثمار، وهذه إن تحققت من شأنها أن ترتقي بالبلد اقتصاديا واجتماعيا خاصة في جانب توسيع عمل الصناعة النفطية التي من الممكن أن تستوعب أكثر من مليون فرصة عمل لأبناء الشعب في ظل وجود حقول نفطية غير مستثمرة وهي منتشرة في أغلب محافظات العراق وبالتالي فإن تسريع الاستثمارات في ميدان الصناعة النفطية بالإضافة لتأمينه فرص عمل فإنه يمثل أيضا قراءة صحيحة لواقع إنتاج النفط في العالم في ظل الأزمات السياسية الكبيرة التي تعصف بالدول المنتجة للنفط كليبيا والجزائر وغيرها وبالتالي فإن المطلوب قراءة هذا بشكل جيد وصحيح.

الاقتصادي | العدد (2070)السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

محنة الصناعة العراقية

د. مدحت القريشي

خبير اقتصادي وأكاديمي

واجهت الصناعة العراقية عبر مراحلها المختلفة نكسات وضربات موجعة ومتتالية تركت آثارها المدمرة على تطور واستمرار النشاط الصناعي، ابتداء من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من الصناعات الاهلية في عام ١٩٦٤ ثم الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات، فالعدوان الامريكي على العراق في عام ١٩٩١ ومروراً بالحصار الشامل وغير المسبوق عالمياً والذي امتد لاثنتي عشرة سنة، وانتهاء بالغزو الامريكي للعراق والاطاحة بالنظام الاستبدادي في عام ٢٠٠٣، وما تبعه من تدمير وحرق وسلب ونهب لمؤسسات الدولة والمصارف الحكومية والمصانع وغيرها. ولهذه الاسباب انهارت وتوقفت جميع أو معظم المصانع عن العمل والانتاج. وان المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة النشاط فأنها تعاني من ظروف ومشكلات عديدة منها انعدام الخدمات الاساسية وفي مقدمتها الطاقة الكهربائية ومستلزمات الانتاج وارتفاع تكاليف الانتاج بشكل ملحوظ وخاصة اجور النقل واجور العمال وغيرها من الامور التي لا تميل لصالح النشاط الصناعي المحلي.

وأضافة الى ما تقدم فأن انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبالشكل الفوضوي وغير المسؤول لكل انواع السلع دون ضوابط او فرض رسوم جمركية او رقابة على الجودة والمواصفات، منذ الاحتلال الامريكي وبداية عهد سلطة الائتلاف المؤقتة، ادى الى توقف العديد من المصانع عن الانتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الانتاج. وان العديد من السلع الصناعية الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها في بلدانها الاصلية، مما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالاغراق والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على السوق العراقية ومن ثم امكانية رفع اسعار تلك السلع فيما بعد. وتجدر الاشارة الى ان حالة الاغراق مرفوضة حتى بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية حيث يحق للبلد العضو الذي يتعرض لمثل هذه الحالة اقامة الدعوى لدى المنظمة الدولية على الجهة التي تمارس حالة الاغراق بهدف مواجهتها من خلال فرض الرسوم الجمركية ضدها، في حين ان مثل هذه الحالة تستمر في العراق دون ردود افعال تذكر من الجهة المعنية رغم تكرار الدعوات من قبل الاقتصاديين والسياسيين ورجال الاعمال لمواجهة هذه الحالة. والذي يدعو للاستغراب بل والغضب ان بعض الوزراء والمسؤولين يصرحون من وقت لآخر بتوقعاتهم بمضاعفة التبادل التجاري بين العراق وبعض الدول المجاورة مثل تركيا وايران وغيرها من البلدان، وكان تحقيق زيادة في استيراد السلع للعراق يمثل انجازاً اقتصادياً كبيراً حتى وان كان ذلك يتم على حساب تدمير الانتاج المحلي وزيادة عدد العاطلين عن العمل وهدر موارد النفط على الانفاق الاستهلاكي الجاري وحرمان البلد من فرص الاستثمار والتنمية.

والسؤال الملح الذي يطرح باستمرار هو هل من المنطق الاقتصادي والمصلحة الوطنية التنموية للعراق اهدار عوائد النفط (غير الدائمة) على استيراد السلع المختلفة وعلى المصروفات الجارية والاستهلاكية والرواتب لمنتسبي الدولة من الموظفين والشرطة والجيش والذين تتكاثر أعدادهم بشكل مستمر ودون ضوابط وبما لا ينسجم مع الخدمات والاعمال التي يقدمونها، وعدم استخدام تلك الاموال لاغراض الاستثمار والانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة العاطلة، ناهيك عن الحجم الكبير والهائل من الاموال المخصصة للرئاسات الثلاث والوزراء والنواب السابقين واللاحقين والتي سوف تصل بمرور الوقت الى حدود تكاد تلتهم معظم موازنة الدولة؟

ان مثل هذا الوضع الشاذ بالنسبة للإنتاج المحلي والتنمية الاقتصادية انما يعكس غياب الرؤيا الستراتيجية والتنموية وكذلك غياب السياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية الملائمة. ولهذا يلاحظ غياب التنسيق فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفيما بين الوزارات المختلفة: مثل الصناعة والتجارة، والصناعة والكهرباء، والنفط، والسياسة النقدية والسياسة المالية الخ. ان الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة تعمل بشكل منفرد وكأنها جزر مستقله في محيط.ولهذا تستمر العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تعمل على استمرار الوضع الاقتصادي الشاذ وادامة الهدر وضياع فرص التنمية الحقيقية في ظل حالة اللامبالاة لما يحدث في البلد.

ويلاحظ المراقب للاسواق العراقية ان السلع من الدول المجاورة مثل ايران وتركيا وغيرها من البلدان تملأ الاسواق العراقية.وعلى سبيل المثال لا الحصر فان السلع الصناعية المختلفة

تأتي من ايران: ابتداء من السيارات والباصات والاجهزة الكهربائية والمنزلية مرورا بالرز والمواد الغذائية والفواكه والخضراوات وحتى الطابوق ومواد البناء. ورغم ان ذلك من شأنه توفير السلع باسعار متدنية ولصالح المستهلك الا انها من جهة اخرى تعمل على تحطيم وازاحة الصناعات المحلية والتي تكافح من اجل البقاء ومنافسة السلع المستوردة والحفاظ على العاملين لديها في وقت اصبحت قضية توفير فرص العمل وتخفيف مشكلة البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه البلد حيث اصبحت مشكلة البطالة مشكلة سياسية واجتماعية، فضلا عن كونها مشكلة اقتصادية.

واضافة الى ما تقدم فان الصراع السياسي المحموم فيما بين الاحزاب والكتل السياسية والذي يهدف الى السيطرة والاستحواذ على اكبر قدر من النفوذ والسلطة والمناصب والذي يستغرق جل اهتمام ونشاط هذه الكتل والاحزاب ويشغلهم عن المهام المتعلقة باحياء وتطوير الصناعة وما تتطلبه من قوانين وقرارات واجراءات تتعلق بتأهيل الصناعة وتهيئة الكادر المؤهل صاحب الخبرة وتوفير الاموال اللازمة لذلك والاستعانة بالمؤسسات التنموية الدولية وبالبلدان المتقدمة المختلفة. ولابد من الاشارة الى ان مؤسسات الدولة الاقتصادية حاليا تفتقر الى الكادر المؤهل والكفوء وصاحب الخبرة والتجربة وان الغالبية العظمى من الموظفين والمسؤولين والخبراء والمستشارين جاءوا الى هذا المؤسسات بموجب المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية والمحسوبية والصدفة في حين يوجد العديد من الخبراء والاقتصاديين المؤهلين خارج نطاق الخدمة مما يمثل هدراً كبيراً للموارد البشرية المؤهلة. ويمكن الاستفادة من مثل هؤلاء في مجالس ادارات المؤسسات الصناعية والاقتصادية او يمكن استحداث لجان استشارية خارجية تقدم المشورة والخدمة للمؤسسات الاقتصادية كما حدث في التسعينات في وزارة الصناعة على سبيل المثال والتي قدمت اعمالاً وخدمات انعكست على قرارات واجراءات الوزارة.

ان الاوضاع الاستثنائية التي تمر بها الصناعة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام يوفر كل المبررات الاقتصادية وغير الاقتصادية لتوفير الحماية والدعم للانتاج الوطني في هذه المرحلة كونه ينطبق على منطوق نظرية الصناعة الناشئة والتي طرحها الاقتصادي الالماني (فريدريك ليست) لتبرير حماية الصناعة الالمانية الفتية امام المنافسة البريطانية ابان الثورة الصناعية وذلك حتى تسترد عافيتها ومن ثم ليصار الى تخفيفها ثم إلغائها عندما تستطيع الصناعة الالمانية الفتية المنافسة للسلع الاجنبية. ويشار في هذا الصدد ان قانون التعرفة الجمركية الذي صدر ويطبق من آذار في العام الحالي هو خطوة على الطريق الصحيح في دعم الصناعة الوطنية ويجب ان تتبعها خطوات عديدة اخرى. ولا بد من التأكيد بأن توفير الحماية للصناعة الوطنية في المرحلة الحالية هو دعم وتشجيع رغم انه يتم على حساب المستهلك المحلي، لكن تبرير ذلك هو ان تكلفة الحماية التي يتحملها المستهلك والمؤقتة يقابلها ويبررها المنافع الاقتصادية التي تعود على البلد وعلى المستهلك لاحقاً عندما تتعزز وتتطور هذه الصناعة وتعود منافعها على الجميع.

وبالمقابل نرى على سبيل المثال بأن ايران تقوم بدعم صناعاتها المحلية بشكل كبير من خلال الاعانات والحماية الجمركية وغيرها، الامر الذي جعل الصناعيين العراقيين يشعرون بالاجحاف وبأنهم تركوا لوحدهم لمواجهة المنافسة في جو من عدم تكافؤ الفرص. ومن احد الامثلة الصارخة والمؤسفة على مثل هذا الوضع السلبي ما تعانيه صناعة الطابوق في العراق حالياً من منافسة مدمرة أدت وتؤدي الى اختفاء هذه الصناعة الازلية في العراق وتسريح العاملين من تلك المعامل. ويقول احد اصحاب المعامل المتأثرة بهذه الحالة بأنه في حالة تسريح العمال فقد يضطر البعض منهم اللجوء الى الاعمال الارهابية لقاء مبالغ زهيدة من المال من قبل القاعدة من اجل اعالة عوائلهم.

ويذكر ان صناعة الطابوق كانت مزدهرة في السبعينات في منطقة النهروان شرق العاصمة بغداد حيث اقيمت منطقة صناعية لمعامل الطابوق وقدمت لهم الدولة في الثمانينات الطاقة الكهربائية مجاناً وبنت لهم مصنعاً لمعالجة المياه وزودت المصانع بالوقود. لكن هذا المجمع تعرض شأنه شأن غيره من المرافق الاقتصادية الى التخريب والسلب والنهب بعد الاحتلال. وفي محاولة لأحياء هذه المصانع تم اقناع العديد من اصحاب المصانع للعودة الى المنطقة في عام ٢٠٠٦ والبدء بالانتاج بعد ان قطعت الدولة لهم الوعود بتوفير الكهرباء والوقود بالاسعار الرسمية، الا ان اصحاب المعامل يشكون عدم الايفاء بهذه الوعود بشكل كامل، مما يسبب لهم الكثير من المشكلات.

ولهذا فأننا نرى حزم الطابوق الايراني المستورد تنتشر هنا وهناك ويضطر الناس لشرائها لرخص اسعارها بالمقارنة مع اسعار الطابوق المحلي (نحو الثلث). وتجدر الاشارة الى ان رخص اسعار الطابوق الايراني يعود الى قيام الحكومة الايرانية بتقديم الاعانات للمصدرين بطرق عديدة ومختلفة ومنها:

١. توفير الوقود والكهرباء بسعر تفضيلي للمصانع.
٢. منح اعفاءات ضريبية للمصانع.
٣. السماح للمصدرين بتحويل جزء من عوائد الصادرات الى خارج البلد.
٤. وأخيراً فرض ضريبة جمركية تصل الى ١٥٠٪ على السلع المستوردة.

ولهذا فأن المصدر الايراني الى السوق العراقية يجد بأن نشاطه يحقق ارباحاً كبيرة بسبب الدعم والحماية والخدمات المقدمة لهم. وعليه تستمر ظاهرة استيراد حزم الطابوق الايراني رغم ما فيها من اضرار بمصالح المنتجين المحليين والاقتصاد الوطني والعاملين في صناعة الطابوق.

وما يقال عن صناعة الطابوق ينطبق على العديد من الصناعات الاخرى في العراق مثل صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والتي تكاد تنقرض بسبب الاستيراد للملابس من المناشئ الآسيوية وبسبب ميل المستهلك العراقي لشراء الملابس المستوردة الرخيصة دون اي اعتبار لآثار ذلك على اقتصاد البلد.

واننا لا نستبعد دور الدوائر والمؤسسات العراقية المعنية في تفضيل الاستيراد على الانتاج المحلي بسبب المنافع المختلفة التي يحصلون عليها من جراء الصفقات التجارية والذي يعكس نوعاً من الفساد الاداري والمالي المستشري في البلد.

وفي الختام نعيد طرح السؤال الذي طرحناه سابقاً: لمصلحة من تستمر حالة الاهمال للصناعة الوطنية بل والمساهمة بمحاربتها؟ فهل هي خدمة للمصالح التجارية المحلية أم خدمة للمصالح التجارية لدول الجوار وغيرها أم هي تنفيذاً لسياسات الاقتصاد الحر وتوجهات المؤسسات المالية الدولية التي لا يهمها سوى التجارة الحرة والاسواق المفتوحة ومصالح البلدان الرأسمالية الغربية والبلدان الاخرى حتى وان كانت على حساب المصلحة الاقتصادية العليا للبلد وفرص اعادة الاعمار والتنمية فيه؟

الاقتصادي | العدد (2070) السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

سميت بالمحطة العالمية، وتقع في جانب كرخ بغداد ، وضع حجر الأساس لها عام 1948م وافتتحت رسميا عام 1952م، وجرى توصيفها بالعالمية لان فكرة إنشائها كانت تدور حول انها تكون تقاطع طرق بين الشرق والغرب، حيث إيران من الشرق وسوريا وتركيا والحجاز من الغرب.

اليوم تتداعى الذكريات فيها بأرصفة متهرئة تتحدث عن سكك حديدية عتيقة في وقت دشن العالم القطارات الكهربائية وبأرقى المواصفات والتقنيات الحديثة.

خطوط السكك الحديد تترنح وسط م

تحقيق/ ليث محمد رضا

حلم القناة الجافة

البداية كانت مع مدير النقل الدولي المهندس حازم محمد الذي تحدث عن مشروع القناة الجافة الذي من شأنه ان يحدث تغيير جذرياً في قطاع النقل العالمي حيث ستربط القناة آسيا وأوروبا من خلال خط سكك حديد عبر العراق، والذي أكد المسؤولون في الشركة جديتهم في القيام به قائلين: ان مشروع القناة الجافة هو عملية ربط آسيا بأوروبا عبر قطارات السكك تبدأ في أوروبا، حيث سيتم اختصار جلب البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط الذي يستغرق مزيداً من الوقت والكلفة، حيث يتم إنزال البضاعة إنما في الموارد التركية او السورية ولدينا خطوط السكك الحديد التي ستنقلها عبر الأراضي العراقية الى دول الخليج ثم الى الصين، مما يجعلها تختصر عامل الزمن الى أكثر من النصف اضافة الى الاختصار في التكلفة.

واضاف محمد ان إيرادات القناة الجافة ستوازي الايـرادات النفطية مما يجعلها تختزل الزمن والسعر والعراق لن يخسر شيئاً، وهذا المشروع يتطلب تطوير السكك والخطوط العاملة بالدرجة الاساس لان مشكلة الشاحنات تحتاج الى خط جديد ، والان نحتاج لإدامة الخط الحالي.

وبين محمد ان القناة الجافة داخل العراق ستبدأ من منطقة ربيعة وتنتهي في ميناء الفاو، مؤكداً ان شركته تسعى لإيجاد خطوط نقل مع الدول الأخرى، مؤكداً استمرار شركته في الوقت الحالي في شحن البضائع.

وبشأن بطء القاطرات العاملة في خطوط نقل المسافرين قال محمد: ان السبب في هذا هو رداءة الخطوط التي تحدد السرعة ففي بعض الاماكن تكون السرعة ٥٠ وفي مناطق اخرى تكون السرعة اقل من ٥ كم، فالخط الذي يربط بين بغداد والحلة تم اعماره في ٢٠٠٢ وحدد الخط وكان بسرعة عالية قد تصل الى ١٠٠ كم في الساعة وقد تعرض الى عدة كسورات وقطوعات تجاوزت الـ ١٥٠ كسراً جراء تفجيرات واعمال تخريبية واستمرار التجاوزات والمعابر الغير نظامية التي يقيمها مواطنون متجاوزون كل امام بيته من خلال وضع التراب ليعبر بسيارته، مما يسبب العديد من التوقفات وسبب العديد من الحوادث.

وأوضح محمد: نحتاج الى تكوين كفاءات جديدة لان السكك دائرة اختصاصية وليست دائرة اضافة الى ان ثمة مهنة اختصاصية كمهنة السائق ونحتاج الى تكوين خبرات شبابية من شأنها ان تأخذ على عاتقها ديمومة عمل الشركة.

أسباب التراجع

يقول مدير العلاقات والإعلام في الشركة العامة للسكك الحديد جواد الخرسان: إن سبب التراجع في عمل خطوط السكك كان بسبب ما شهدته الآونة الأخيرة من أحداث والضرر الذي لحق بها جراء التفجيرات والعبوات ففي منطقة اللطيفية حصلت ثلاثة حوادث تفجير قطارات.

وأضاف الخرسان: ان السبب الثاني هو اندثار خطوط السكك الحديد فالمشكلة بالسكك وليست في القطارات، فاستيراد القطارات سهل لكن مشكلتنا في السكك التي يستغرق مدها أشهراً، ناهيك عن ان مد خطوط السكك الحديد تكون فيه تكاليف إضافية من حيث كونها تمر في اراضي مواطنين فينبغي ان تستملكها الشركة وتدفع أموالاً بدلاً من الأرض وبدلاً من المزروعات.

وتابع الخرسان: وقد استوردنا في الفترة الأخيرة بحدود ٤٠ ألف طن من ألمانيا.

وأكد ان شركته عانت تحدي الاعمال الإرهابية أثرت بشكل كبير لاننا وقبل سقوط النظام السابق كنا نسير قطارات شحن واخرى لنقل المسافرين، فالمنطقة الموجودة بين بيجي والموصل كانت صعبة للغاية اذ قتل طاقم كامل والتمثيل بجثثهم واحدى اسباب اندثار السكك هو ما حصل في حقبة الثمانينيات من استخدام خطوط السكك الحديد لنقل الجيش والدبابات والمدرعات من البصرة الى الموصل وبالعكس طيلة سنوات الحرب اذ كانت الوحدات العسكرية تنتقل من خلال السكك الحديد الامر الذي اثر على السكك اضافة لقلة التخصيصات الاستثمارية الممنوحة للسكك، فعلى سبيل المثال لدينا مشروع المسيب كربلاء الذي يبلغ ٣٧ كيلو متر لوحده يحتاج الى مليار ونصف المليار دولار بينما كل تخصيصاتنا الاستثمارية لم تتجاوز الـ ٦٠ مليون دولار، ورغم ذلك نحن نعمل على اسلوب اخر وهو اسلوب الاستثمار والعمل بالمشاركة لذلك اوعز الوزير في الفترة الاخيرة ان تنجز كافة المرتسمات لكي تعرض كجولة تراخيص للشركات.

وأوضـح الخـرسـان: ليس لنا من بديل عن الاستثمار وتوجد شركات عالمية كشركة السكك الالمانية التي يوجد عمل وتوافق معها وشركة الستوم الفرنسية التي ستنشئ القطار المعلق في بغداد وتوجد شركات أخرى.

ويـرى الخـرسـان: ان النهوض بـواقـع السكك الحديد وانشاء مشاريع عملاقة يتوقف على مدى الدعم المالي الحكومي.

تظاهرات السكك

وبخصوص إعلان تظاهرة قبل فترة افاد الخرسان الى ان رواتب الشركة تبلغ سبعة مليارات بينما لايتجاوز ايراد الشركة المليارين، فنحن في كل شهر نخسر خمسة مليارات نأخذها على شكل قرض من وزارة المالية، أرادت وزارة المالية إيقافها لذلك اعلن موظفو الشركة عن تظاهرة كبرى قبل تدخل رئيس الوزراء الذي بعث بأحد القادة الامنيين الذي طلب عدم التظاهر وقال ان الحكومة ستؤمن رواتب الموظفين.

وقال مدير الهندسة الآلية الكهربائية ومسؤول مشاريع القطارات المعلقة محمد علي هاشم: ان هذه المشاريع طرحت منذ ٢٠٠٦ لتكوين هذه المشاريع التي هي سريعة اذ انها تمر عبر الجزرات الوسطية ولا تحتاج الى استملاكات اذ توضع اعمدة فوق الجزرات الوسطية توضع عليها خطوط القطار المعلق حيث تم الاتفاق بين السكك وأمانة بغداد على مسار القطار الذي سيبدأ من ساحة ٨٣ ليمر بالجامعة المستنصرية وصولاً الى منطقة العلاوي ويربطها بالكاظمية ويوجد مقترح لتمديد المشروع من العلاوي الى البياع وبعد اعلان المشروع جاءت العديد من الشركات والان يوجد تفاوض مع شركة الستوم الفرنسية التي اخذت المشروع استثمار بشكل خاص وبالاموال الفرنسية ومن ثم يسلم الى السكك

نشآت مندثرة ومتهالكة؟

العراقية وتنشئ شراكة بين الستوم والشركة العراقية لمدة ٢٠ سنة ثم يعود المشروع بعده كلياً إلى الجانب العراقي والآن نحن نتجه لإبرام العقد الذي سيبدأ بعده العمل على تنفيذ التصاميم.

خبير اقتصادي

الخبير الاقتصادي ماجد الصوري قال: ان قطاع النقل والمواصلات بشكل عام لازال مهملاً وبدون عناية وينبغي ان يتم ربط كل مناطق العراق والخارج بخطوط لزيادة الترابط الاقتصادي بأعتبارها ارخص وسيلة نقل عادة ما تكون سريعة اذا ماتم العناية بها للنهوض بواقعها وكل أوروبا مربوطة بجميع الخدمات لذلك لابد من العناية لما يتعلق بموضوع خطوط السكك، والتي تخفف من العبء الكبير على الطرق العامة كما تخفف من تكاليف نقل المسافرين، والكلام المطروح عن تنظيم وسائط النقل هذا أمر يفتقر الى دراسات وهي مشاريع غير واقعية وهي لاغراض دعائية بدليل انها دون تخصيصات.

وأضاف الصوري: للأسف البعض يفهم من اقتصاد السوق في العراق انه اقتصاد خصخصة وهذه نظرة خاطئة لا ينبغي تطبيقها لاسيما في ظل الظروف الحالية ولا يمكن في أي حال تحويل المشاريع الكبرى الى القطاع الخاص دون الاعتبارات المنطقية.

تاريخ السكك الحديد في العراق

شهد العراق أول خط حديدي لعربات الترام عام ١٨٦٩، عندما اقام الوالي العثماني مدحت باشا شركة تراموای بغداد – الكاظمية المساهمة واستخدمت الخيول لجر العربات، وكان يعرف لدى العراقيين بـ (الكاري)، وانشأ فيما بعد خط مشابه يربط مدينة النجف الشرف بمدينة الكوفة وحققت هذه الشركة ارباحا قدرت بـ١٠٠٪ من رأسمالها الاصلي. وفي ١٩٠٢/٥/٢ نالت ألمانيا امتيازا من الحكومة العثمانية لأنشاء سكة حديد بنظام قياسي يبدأ من حيث تنتهي سكة حديد الأناضول في (قونية). قسم المشروع إلى اربعة مراحل (قونية – اطنة)، (اطنة – حلب)، (حلب – الموصل)، (الموصل – بغداد).

بعد ذلك تشكلت أول إدارة للسكك الحديد في العراق في أيلول من عام ١٩١٦م وكانت آنذاك تحت سيطرة الجيش البريطاني. ثم انتقلت إلى إدارة مدنية بريطانية عام ١٩٢٠م ثم إلى تحولت إلى إدارة مدنية عراقية يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٣٦م والذي أصبح عيد السكك العراقية، أول رحلة تم تسييرها كانت من بغداد إلى سميكة الدجيل إلى الجنوب من مدينة سامراء عام ١٩١٤م.تقوم الشركة حالياً بتسيير رحلات للقطار بين بغداد والبصرة حيث سير أول قطار بينهما عام ١٩٢٠م.

في حين أنه قد تم تسيير أول قطار بين بغداد وكركوك عام ١٩٢٥ وأول قطار بين بغداد والموصل عام ١٩٤٠م وأول قطار من العراق إلى محطة حيدر باشا في إسطنبول في ١٥ تموز عام ١٩٤٠م، نبذة تاريخية عن السكك الحديد العراقية في عام ١٩٣٦ جرت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية لنقل ملكية السكك إلى العراق فقد تم الاتفاق على ان تدفع الحكومة العراقية مبلغ (٤٠٠) الف دينار إضافة إلى شروط أخرى، فتم ذلك، وأصبح اسمها (سكك حديد الحكومة العراقية) وربطت بوزارة المواصلات والاشغال وتمت المصادقة على الاتفاقية يوم ١٩٣٦/٤/١٦.

وفي ٢٠٠٣ تضررت خطوط السكك بفعل الحرب على العراق وما أعقبها من عمليات نهب بسبب عمليات النهب والتخريب التي أعقبت الحرب ولم يعد صالحاً للاستخدام من قاطرات الشركة سوى ما مجمله ١٥٨ قاطرة من أصل ٤١٠ قاطرات المملوكة للشركة، كما أن الوضع الأمني الغير مستقر مما أدى إلى توقف الشركة عن تسيير رحلات بشكل نهائي في فترات معينة، إلا أن الشركة قد عادت لتسيير بعض الرحلات بشكل خجول وغير فعال بين بعض المحافظات.

خط سكك الحديد الكهربائي

في الدول المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً فأن خطوط سكك الحديد تسير بالطاقة الكهربائية، وتشمل القطارات التي تسير بالطاقة الكهربائية قطارات الركاب ذات السرعة العالية، وبعض قطارات شحن البضائع، وأنظمة السكك الحديدية تحت الأرض والأخرى المُرتفعة، وعربات الترام التي تُوجد في مدن معينة، تأتي الكهرباء اللازمة لتَسْيير قطار من مصدر خارجي .منشأة طاقة مركَزية .بدلاً من آلة أو مولِّد يكون على متْن القطار نفسه، وتستمد القطارات الطاقة من خلال سلْك أو قضيب.

وتفوق سرعة القطار الكهربائي سرعة أي نوع آخر من القطارات. وأسرع قطار كهربائي في العالم هو (تي جي في) أي القطار ذي السرعة العالية وهو موجود الآن في فرنسا، ويسير هذا القطار بين باريس وليون بسرعة يزيد معدلها على ٢٦٩كم/الساعة، وللقطارات الكهربائية مزايا أخرى متعددة، فهي أقل ضجيجاً من أنواع القطارات الأخرى، ولايخرج منها الدخان أو العادم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مُنشأة الطاقة تستخدم الفحم الحجري أو الغاز أو الزيت أو الطاقة النووية أو الطاقة المائية لتوليد الكهرباء اللازمة لتسيير قطار كهربائي. وعلى النقيض من ذلك، فإن قطارات الديزل المستخدمة في كثير من أنظمة السكة الحديدية تعتمد في حركتها تماماً على زيت الديزل، وتخدم خطوط السكة الحديدية الكهربائية المناطقَ الواقعة ما بين المدن، أي ما بين مدينة وأخرى، كما تَخدِم هذه الخطوط المسافرين داخل المدن نفسها، أو بين المدن وضواحيها.

تاريخ خطوط السكك الكهربائية

كان توماس دافنبورت، وهو حداد أمريكي، أول من بنى نموذجاً لخط سكة حديدية عام ١٨٣٥م، وبعد بضع سنوات، جاء المخترع الأسكتلندي، روبرت ديفيدسن، فبنى أول قاطرة كهربائية بحجم كامل، وسارت هذه القاطرة على خط سكة حديدية يربط بين أدنبره وجلاسجو. ولكن تكلفة الإمداد بالكهرباء كانت عالية جدًا بالنسبة لاستخدامها العام على خطوط سكك حديدية، إلى أن تم تطوير مولد كهربائي في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

استطاع القوس الكهربائي توليد جُهد كهربائي عال (فُولتية) بتكلفة منخفضة، وجعل من الممكن إنشاء خط سكة حديدية كهربائي حديث. كانت أول قاطرة كهربائية استمدت طاقتها من قوس كهربائي بوساطة قضيب ثالث قد عُرضت في برلين، بألمانيا، في عام ١٨٧٩م، تم تشغيل أول خط سكة حديدية كهربائي تجاري على الشارع في مدينة ليشترفيلد، بألمانيا، في عام ١٨٨١م. وفي عام ١٨٨٧م، أنشأ المخترع الأمريكي، فرانك سبراج خط سكة حديدية في ريتشموند، بفرجينيا. وكان هذا أول نظام خط سكة حديدية كهربائي كبير.

وحدثت عملية كهربة الخطوط الحديدية بين المدن على نطاق واسع في أوروبا في منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وكان من أول القطارات الكهربائية السريعة الحديثة القطار الياباني شنكانسن المعروف بقطار الطلقة النارية وبدأ تشغيله في عام ١٩٦٤م، أما القطار الفرنسي السريع (تي جي في) فقد افُتتح خطه في عام ١٩٨١م، اما تاريخ أول قطار سريع في العراق فلازال رهن المستقبل والوعود!!

الاقتصادي | العدد (2070)السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة رافداً كبيراً ومهماً للقطاع الصناعي برمته باتجاه تفعيل القطاعات الانتاجية.
ولم تكن السياسات الاقتصادية داعمة لهذا القطاع المهم على مستوى التوجه الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء.
(المدى الاقتصادي) حاورت المدير التنفيذي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من وكالة التنمية الامريكية برأس مال قدره 7 ملايين دولار حول مسارات الانجاز ومدى فاعلية القطاع الخاص بهذا الاتجاه عبر هذا الحوار:

مدير الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

نسعى لتنشيط هذه المشاريع عن طريق الإقراض المصرفي ووفق معايير دولية

حوار/ صابرين علي

□ كيف تنظرون الى مشهد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق؟

ان المشاريع المتوسطة والصغيرة لاقتصاد ناشئ مثل العراق يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط، و في كل العالم تكون مشاركة هذه القطاعات من ٤٠الى ٥٠ ٪ مع الدول النامية وليست المتطورة والمشكلة الاهم هي البطالة ولايمكن للقطاع الخاص وحده ان يتصدى لها ويستوعبها على الاطلاق مالم يكن للقطاع الحكومي دور حتى يمكن معالجة هذه المشكلة المستعصية، وان الحكومة بتقديرها ارادت استيعاب موظفين جدد للقطاع الحكومي على المدى البعيد وهذا ما يضيف ازمة ويزيد من نسب البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، مما يجعلهم يطالبون أيضاً أسوة بالموظفين الاخرين في الحصول على قطع اراضي ورواتب وامتيازات اخرى.

وحيث ان الحكومة لم توفر له نظام اداري يستفيد منه، فتوجد بطالة مقنعة كبيرة وهذه بحد ذاتها مشكلة اذا لم يتدخل القطاع الحكومي ويكون جزءاً من الحل والحكومة تقود هذا الأمر وتحفز القطاع الخاص على استيعاب ايدي عاملة جديدة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الحل الناجع لمثل هذه المشكله وأن مؤشرات البطالة في العراق متفاوتة من خلال احصائيات وزارة التخطيط بين ١٨الى ٤٠ ٪ فيوجد الملايين من العاطلين عن العمل عدا البطالة المقنعة وهذه النسبة معظمهم يمارسون طاقتهم في مهن لا تضيف أي شيء للناتج المحلي الأجمالي،بالأمكان ان يستثمر هذا الفرد هذه الطاقة في مجالات كثيرة اذا وجدت والآن جداً محدودة فأنه يضيع،وهنا يأتي دور الحكومة والقطاع الخاص حتى يدرسون هذه المشكلة معاً للأستفادة من الذين لديهم هذه الطاقات ويرسلون الى سوق العمل.

□ هل ان شركتكم قادرة على إحداث فاعلية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى أي القطاعات تركزون في تمويل هذه المشاريع؟

نحن اول شركة تؤسس على هذا النمط، وكان التوجه تعاون من البنك المركزي بعد ان لمسوا نجاحه، و بناءاً على اهمية الموضوع صدرت تعليمات رقم (٣)لسنة ٢٠١٠ التي هي تدعم تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأن هذا الموضوع جداً حيوي، وعملنا على تغيير النظام الداخلي انسجاماً مع هذه التعليمات.

و من مؤشرات النجاح أن هذه المشركات لا

تتسلم أي مبالغ نقدية،وأنما تدير برنامج تعمل على الاتصال بكل المنظمات ذات الصلة بدعم القطاع الخاص وتطويره،وتستقطب منحه او دعم القروض بدون فائدة أو فائدة قليلة، وتقدم اتفاقية مع الجهة المانحة أوالمقرضة وهذه الأتفاقية تنعكس مباشرة على اتفاقية مع المصارف المساهمة، أي أن الشركة لاتعمل وحدها بل تعمل على تشجيع المصارف الخاصة لانها تدير برامج الأقراض بأفضل ما يمكن، ولم تكن المصارف الخاصة مهتمة بهذا القطاع.

وعندما تأسست شركتنا بناء على تأسيس لشركة الكفالات المصرفية بوجود دعم سابق، فلم توجد غير هذه الشركة التي تحتوي على هذه المصارف، فأسست شركة الكفالات المصرفية وأخذت دعماً دولياً حتى تشجع المصارف على الأقراض وتكفل القروض لأن جهتين تراقب المشروع تكون نسبة النجاح افضل من المصرف وحده،فعند وجود جهة تراقب المشروع وتدرسه من خلال تدريب وتأهيل من قبل منظمات دولية عريقة في مجالات التدريب والتأهيل في هذا الاتجاه.

وعادة ان هذه المنظمات لديها خطة عمل تريد انجاحها في اكثر من دولة ونحن كشركة نطلب تقديم الخط البياني وطبيعة النشاط وسياسة العمل فوجود محاسب قانوني له سمعة دولية خطوة مهمة ويجعل المنظمات الحكومية يمكن ان تعمل معها، واذا لم يوجد اساس محاسبي مضبوط لا احد يتعامل معها ويمكن للأموال ان تتبخر في هذه الشركة، ونحن بدورنا نبرم مع المصارف اتفاقيات عمل، وتتحول الى مسؤوليات وكفالات للتسديد،فلذلك فأن ادارة البرنامج هي الحلقة الاهم.

كانت كلفة الأقراض عالية في بداية تأسيس الشركة بنسبة ٤٪ ففي البداية تحتاج الشركة الى كوادر وأموال حتى تستمر في العمل فمن واجباتها ان تدفع رواتب الى العاملين فيها فيتحتم عليها اخذ اجور خدمة على البرامج،والآن اصبحت ١٠٪ كفائدة قصوى وهي عالية.

□ ما هي المعايير التي يطبقها المصرف؟

يتصرف وفق المعايير التي تم التوقيع عليها للعمل وهو ملزم بها وفي حالة مخالفة المصرف لهذه المعايير تسحب المبالغ المالية منه او جزءاً منها وتعطى الى مصرف اخر،ويحاسبون على الرغم من انهم مساهمين لدينا ونحاججهم بموجب الاتفاقية الملزمين بتنفيذها.

وسوف نقوم بتقليلها الى ٢٪ وهي نسبة جيدة ومقبولة، والكفالات تأخذ ٢٪ والمصرف يفكر ان يصل الى ٥٪وهو مبلغ كبير بالنسبة للمصرف، واعتقد ان نسبة ٤٪مقبولة بالنسبة لبداية العمل والتأسيس، وحتى ندير برنامج فأن نسبة ٢٪ هذه اقل حداً للإدارة وتأمين الجهود الكبيرة للنجاح ونستطيع الزام المصرف عند الأقراض وان يسدد خلال عامين او اربعة فأن القروض الطويلة الامد تكون الفائدة اكثر مقارنة مع القروض القصيرة الأمد وضمن اتفاقية المنحة ففي حالة التلكؤ تسحب المبالغ وتعطى الى مصارف اخرى، وهنا لا يبقى أي مبلغ من المال الى الشركة فقط مبالغ الوظائف اليومية لا غير وحتى نشجعهم للبقاء في العمل ونعمل حالياً على زيادة الاسهم في الشركة وهناك معايير من شأنها زيادة اسهم المصارف في الشركة ومنها:ان يعطي القروض الى المشاريع الأكثر عدداً من الأيدي العاملة،وان ينتشر المشروع في انحاء العراق، واضافة لما تقدم ان يساهم بنسبة من المبلغ قد تكون ٣٠٪ وهذا ضمن المعايير.

□ إذا ما تحدثنا عن الدور الذي تضطلعون به حالياً في تمويل هذه المشاريع لماذا تعملون خلف الأضواء؟

ان عملنا معلن من خلال المصارف ورابطة المصارف وعمر الشركة سنة ونصف وأعتقد نظمنا ورش عمل كبيرة دعينا فيها الكثير، والنسبة المحددة لنا لاتكفي لتغطية النشاطات الاعلامية، حيث لا يمكن ان ندعو فيها صحفيين،في حين توجد بعض الشركات خلال هذه المدة تهتم فقط بالتأسيس ونحن أسسنا نظاماً داخلياً وأقرضنا ٨١٨ مشروعاً منتشرة في عموم العراق وبرأس المال قدره ٧ ملايين دولار كمنحة، وأقصى مده للأقراض سنة واحدة وأن معظم القروض تتكفلها شركة الكفالات وليس هناك أي مشكلة بوجود المتابعة ونحن ندرس المشروع على وفق المعايير الدولية، فعين للمصرف وعين لشركة الكفالات ففي حالة حدوث أي تلكؤ من جهة نسنده من الجهات الأخرى، وبالتالي نتعرف على طبيعة المشكلة، فلابد من وجود بدائل وحلول،وان الكفالات الى حد الآن كفلت حوالي ٢٠٠٠ قرض، وفقط في قرضين كان هناك تلكؤ، وأن القروض تعطى الى المصرف وننظر الى عملهم ونحن كشركة نقيم عملهم من خلال أدائهم، وبالتالي تعود الفائدة لهم وهذا ما يشجعهم على التفاعل مع هذا المبدأ الاقراضي.

وأن الحكومة دعتنا لنكون في لجنة استشارية لرئيس الوزراء وهي لجنة مبنية على تطوير القطاع الخاص،فالبرنامج الحكومي للاقراض بتقديرنا وتقديرهم على انفسهم هو ضعيف لأنه لايحتوي على متابعة والذي يعمل بأموال الحكومة ليس مثيل الذي يعمل بأمواله الخاصة، فالمصارف والكفالات والشركة مفروض عليها ان تتابع هذه الأموال لأنها ملزمة بذالك بما يقلل حالات الاخفاق، وهو برنامج مستمر من عام ٢٠٠٦ والى حد الآن، فعندما تقدمت الحكومة الى مشروعنا رجعنا الى درجة الصفر، وارادت تفعيل القطاع الحكومي بشعار عن طريق تخصيص مليار دولار للقطاع الحكومي لتفعيل هذا البرنامج، وهذا ما يجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة فإذا تريد ان تعمل عمل القطاع الخاص فيجب عليها ان تتدرب فالبرنامج ليس هو المهم وأنما التقييم للبرنامج هو الأهم،فأتي دور الحكومة لدعم البرنامج من خلال وضع الأسس ومتابعة المشروع بأنه ناجح وفاعل، واذا انخلقت آلية للمصرف الحكومي مع القطاع الخاص والنجاح لأكثر جداره سيطور عمله بشكل سليم ويثبت نجاحه،وأما موضوع الإعلام فهو موضوع تنسيق جهود وقد يكون لدينا بعض التقصير في هذا الجانب لأن البيئة التي نعيش فيها بيئة مزعجة وصعبة فأبسط عمل يحتاج الى انفاق ولا يوجد جهد بدون مقابل

□ ما الذي حققته المشاريع المنجزة من حيث الأيدي العاملة ونوع القطاع والمساهمة في القطاع الصناعي برمته؟

نحن لا ننكر ان هذا المشروع في أسسه الأولى ونستطيع ان نقول انه مشروع عملاق وهو في حالة أنماء وفي مسارات سليمة ومعلنة من البنك المركزي و عرض البرنامج على مستشارين ودعموه بشكل كامل،وهذا المشروع اصبح مهماً بعد الأزمة المالية العالمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة امتصت جزءاً كبيراً من الصدمة ونحن كدول العالم الثالث لدينا مشاريع من هذا النوع وليس لدينا مشاريع عملاقة ومن هنا بدأت المصارف تعمل على غراره، وتحول على القطاع الواسع بعد ان ظهرت (الكريد كارت،ونقاط البيع والفيزة)وهو عمل مربح وهذه السنتات القليله التي يحصلون عليها افضل من انفاقهم على مشاريع صغيرة،ففلسفة العمل اختلفت ومن ضمنها المصرفية،وفي ما يخص مساهمتنا في القطاع الصناعي والزراعي نحن معظم مشاريعنا خدمية والزراعة والصناعة شبه معطلة في العراق.

الاقتصادي | العدد (2070) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) اذار 2011

من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط

حمزة الجواهري*

ثالثا:

ملف الصحة والسلامة والبيئة

فكما يقولون دائما "السلامة أولا"، ووفق هذا المبدأ أيضا أبدأ بنقد سريع لتطبيقات هذا الملف كما أراه على أرض الواقع.

لعل هذا الملف يعتبر من أخطر الملفات التي يجب التعامل معها بمنتهى الصرامة والدقة، حيث أن ملف الصحة والسلامة والبيئة يعيره العالم المتحضر بالغ الأهمية، قد تفوق أي موضوع آخر، فهو المعيار الحقيقي لمدى تطور الصناعة، أي صناعة كانت، بل هو المعيار لمستوى تطور البلد بكل مؤسساته، هذا فضلا عن ملف ضمان النوعية الذي يأتي بنفس الدرجة من الأهمية، لوجود الترابط الموضوعي بين الملفين، حتى أن بعض الشركات تدمج هذين الملفين بإدارة واحدة، فعلى سبيل المثال شركة هاليبرتون، التي تعمل حاليا في العراق وتقدم خدماتها في مجال تطوير الحقول، نجدها تدمج هذين الملفين بملف واحد، وتسميه الشركة بـHSEQMS، لأن حين يمنح تصريح العمل، لأداء عمل ما مهما كان بيسطا، يجب أن يعتمد التصريح على وجود شهادات النوعية والكفاءة للأجهزة والمعدات المتعلقة بذلك العمل، وحتى الطرق القياسية النوعية للعمل نفسه يجب أن تكون معتمدة من قبل هيئات السيطرة النوعية وهيئات الصحة والسلامة والبيئة، بحيث تكون سارية المفعول، لذا من الطبيعي توفر كل هذه الوثائق المعتمدة في ساحة العمل مرفقة مع تصريح العملPTW الذي تشترك بإصداره عدة جهات ذات علاقة.

بتفصيل أكثر يجب أن تكون جميع المنشآة والمعدات والأجهزة مضمونة النوعية وبرخصة سارية المفعمل صادرة من شركة سيطرة نوعية معتمدة عالميا ومحليا للفترة الزمنية التي يتم العمل خلالها، أضف إلى ذلك يجب أن يكون هناك دليل للسلامة والصحة والبيئة معتمدا أيضا من جهة عالمية كطرف ثالث، إضافة إلى دليل معتمد لخطوات العمل، كل هذا يدار وفق نظام إدارة يعرف بـ"نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة HSEMS"، فضلا عن نظام إدارة النوعية إذا كانت الإدارتان منفصلتين عن بعضها البعض كما هو الحال في أغلب الشركات رغم الترابط الموضوعي بينهما.

هذه الأنظمة الإدارية والدليل والطرق القياسية تعتبر من أهم المعايير لمنح أي شركة شهادة النوعية أو ما تسمى بشهادة الـ ISO، وهي أنظمة ضخمة وإدارات ضخمة أيضا، كلها تكاد أن تكون غير موجودة، أو موجودة ولا أحد يعمل بها، هذا فضلا عن تخلفها، حيث بالأمس وكما نشر التقرير النفطي العراقيIraqi Oil Report، سارع العراق إلى طلب قانون حماية البيئة ودليل البيئة من دولة الإمارات، بالطبع هذا القانون والدليل بحاجة إلى تعديلات وإضافات كثيرة جدا ليكون صالحا للعراق، لأن وكما نعرف أن بيئة العراق تختلف كثيرا عن بيئة الإمارات، وهذا يعني أمامنا شهورا عدة لكي يكون قابلا للتطبيق، لكن لن يكون فاعلا إلا بعد عرضه على البرلمان والمصادقة عليه، ومن ثم مصادقة الرئاسة عليه، وبعدها يتم نشره بالصحف الرسمية، خلال هذه الفترة ولحين تطبيقه بالكامل، يعني استمرار الإساءة للبيئة في مناطق التطوير بدون قانون يحاسب المسيء، وتستمر الإساءة لحين تكامل منظومات العمل المتعلق بهذا الملف، وهكذا أرى إن البيئة العراقية ستكون أعظم مزبلة في العالم، لحين إتمام كل المتعلقات ذات الصلة بحماية البيئة، التي قد تطول لأكثر من سنتين.

وهذا ما نعتبره أحد أوسع أوجه التقصير بعمل الوزارة والشركات والمؤسسات التابعة لها.

لنبدأ مع البيئة:

البيئة العراقية مازالت آخر الإهتمامات بالنسبة إلى المسؤولين العراقيين بشكل عام، بما فيها وزارة البيئة العراقية.

لنأخذ مجلس محافظة بغداد مثلا، فهذا المجلس الموقر والمنتخب من قبل الشعب، ترك جبال الزبالة والأنقاض، والبنى التحتية المهدمة التي من المفترض أن تنقذ البيئة، وترك الواجهات الرثة التي تلوث الذوق العام، وترك العابثين يستبيحون الشوارع والطرقات ويتجاوزون عليها بكل أنواع التجاوز ومنها التجاوز المسيء للبيئة، وترك الضجيج الذي يلوث الأسماع، وترك ما ترك من واجباته التي تم انتخابه من أجلها وعلى رأسها الاهتمام بالبيئة، تركها وراح يطارد المثقفين وكل ما هو جميل ومشرق ضمن عاصمة العراق المنكوبة بكل المقاييس، وراح يطارد الحريات التي ضمنها الدستور ليستبيحها وهو المكلف بما هو مختلف تماما، السبب بذلك هو أن المجلس لحد هذه اللحظة لا يعرف بالضبط المهمات الملقاة على عاتقه، وهي بإختصار تتلخص بضمان بيئة صحية لسكان العاصمة.

الثقافة البيئية مازالت بعيدة عن تصور وإهتمام المجتمع العراقي والمسؤولين بشكل خاص، لذا يجب أن لا نلوم وزارة النفط ومؤسساتها على جهلهم التام بشؤون البيئة، لكن يجب علينا توجيه اللوم أولا للشركات العاملة كونها دخلت العراق بعقود ألزمت نفسها بها، ومن ضمنها حماية البيئة، لكن لم تعمل من أجلها شيئا على الإطلاق، في حين كان يفترض أن تقدم المثال الراقي لحماية البيئة، وتعلم العراقيين كيفية حمايتها، وأن تتولى أمرها بنفسها وتدفع الوزارة، بل والحكومة، لتوجيه الاهتمام اللائق بالبيئة.

على حد علمي، لم تقوم الشركات لحد الآن بحفر آبار لتكون مكبات للمياه المالحة أو السوائل الصناعية المختلفة، حيث من أسوأ الملوثات للبيئة في الحقول النفطية المنتجة هي إنتاج الماء المشبع بالأملاح مع النفط، وعليه يجب التخلص من هذه السوائل ذات السمية العالية بطريقة فعالة، ومن أهم وسائل التخلص من الماء المشبع بالأملاح تتمثل بإعادة ضخه في الطبقات المنتجة، وهذا الأمر يعني وجود نظام لتدوير الماء المنتج يتضمن منشآة لمعالجته ونظام آخر لضخه في آبار الضخ، وفي الواقع لا يوجد أي شيء من هذه الأنظمة حاليا على حد علمي المتواضع، كما وليس هناك آبار لبزل المياه في طبقات أرضية تعتبر غير ذات جدوى اقتصادية وقابلة لتلقي هذه المياه المالحة جدا، كطبقات السمسمة وأم الرضومة والدمام.

إن مسألة التخلص من هذه المياه غاية بالأهمية، ذلك لأن اللتر الواحد من الماء المالح الذي ينتج مع النفط يحتوي على ما يقرب من مئتي ألف مليغرام من الأملاح، وهذا يعني أن هذا اللتر من الماء لو ذهب للمياه الجوفية فإنه سيلوث حوالي ألف لتر من الماء الصالح للشرب أو الزراعة، فلو عرفنا أن هناك الكثير من الآبار النفطية سوف تنتج الماء في القريب العاجل، وربما سيصل إنتاجها خلال بضع سنوات إلى أكثر من مليون برميل ماء مشبع يوميا. هذه الكميات من الماء لو تم إطلاقها فوق المياه الجوفية الصالحة للزراعة أو الشرب، فإنها ستلوث يوميا مليار برميل من المياه الجوفية، أي ما يزيد على تدفق الفرات في أعاليه بخمس مرات، على اعتبار أن سرعة تدفق الماء في أعالي الفرات بحدود٤٠٠ متر مكعب بالثانية.

فإذا لم تعمل الشركات من الآن على إعادة تدوير هذه المياه للطبقات المنتجة للنفط وضخ الذي لم تستطع تدويره في آبار البزل، فإن المياه الجوفية في مناطق التطوير سوف تتلوث تماما بظرف سنتين أو ثلاثة ولم تعد صالحة لشيء على الإطلاق، وإلى الأبد.

يوجد هناك سوائل أخرى كثيرة ملوثة للبيئة، كل هذه السوائل يجب أن يتم ضخها في آبار البزل، كما يوجد أيضا ملوثات صلبة هي الأخرى يجب أن تطمر أو يتم الاستفادة منها بإعادة تدويرها. لكل هذه الحالات لابد من وجود أنظمة جاهزة من الآن وتعمل على مدار الساعة، لكن مع الأسف الشديد هذه الأنظمة غير موجودة ولم أرها بل ولم أسمع بوجودها في العراق على الإطلاق.

هناك أيضا الغاز الذي يحرق وكان من المفروض أن تبدأ الشركات من الآن بإحتوائه واستغلاله بدلا من حرقه كما

نصت على ذلك العقود، وهذا ما سنأتي عليه في حلقة قادمة من هذه الدراسة، لكن للأسف الشديد لم أجد لحد الآن ذلك الإهتمام الكافي بهذا الملف الذي يعتبر في غاية الخطورة والأهمية.

للحق أقول إن معظم الحقول النفطية أو الغازية تقع في مناطق صحراوية وليس فيها حقول زراعية، لكن أيضا، وكما يعرف الجميع، أن أرض العراق تختزن كميات هائلة من المياه الجوفية، وهناك الكثير من الحقول الزراعية تتستفيد من هذه المياه لسقي المزروعات، كما ويوجد العديد من الحقول ضمن أراض زراعية أصلا، وتسقي مزروعاتها من مياه دجلة أو الفرات، كل هذه الحقول يجب أن لا تتأثر بعمل الشركات بأي حال من الأحوال، لا باستقطاع أراض واسعة منها ولا بالإساءة للمياه الجوفية أو مياه الأنهار.

إن قضية من هذا النوع لو كانت في بلد غير العراق لمنعت الشركات من استغلال الحقول مهما كان إنتاجها ما لم تلتزم بالمعايير العالمية لحماية البيئة، وهي معروفة للشركات، لكن يبدو أنها تحاول تجاهل تلك الضوابط ولا يهمها مستقبل البلد أو مستقبل المزارعين الذين يعملون في تلك الأراضي مادامت الوزارة جاهلة تماما بمدى خطورة الملوثات التي تنتج عن الصناعة النفطية.

لعلنا سمعنا عن تظاهرات الفلاحين في تلك المناطق، والتي وصل أمر البعض منها إلى مواجهات مسلحة مع الشركات أو من يقوم بحمايتها، وهذا يعني أيضا أنها قد استباحت أراض زراعية واساءت للبيئة، ما دفع المزارعين للوقوف بوجه الشركات.

يستطيع المرء أن يرى بكل وضوح عند مروره بالقرب من الحقول النفطية حرائق كبيرة، هي في الواقع عبارة عن نفط يحرق كنتيجة للعمليات التي تجري على الآبار، مثل الإنعاش وتنظيف الآبار بعد الحفر وما إلى ذلك من عمليات تخصصية. على حد علمي لا يوجد اليوم بلد يحترم البيئة ويهتم بمصادر مياهه أن تبقى تظيفة وهواءه أن يبقى نقيا، يترك الشركات أن تسيء للبيئة وتفعل ما تفعله في الحقول حاليا بمنهى الحرية، ولا ندري إلى متى سيستمر الحال على هذا المنوال؟

كما ويستطيع المرء أن يرى بوضوح أيضا كل أنواع المخلفات الصلبة الضارة بالبيئة تغطي تلك المناطق دون أن يكترث لها أحد، حيث أنها ليست مجرد أنقاض أو أزبال، لكن هناك الكثير من مكوناتها ضارة بشكل كبير للبيئة والإنسان.

فلو استمرت الشركات، أو سوء إدارة العمليات النفطية بشكل عام على هذا المنوال من التردي والإساءة للبيئة، فإن الحقول ستتحول بظرف سنوات قليلة إلى مناطق يستحيل العيش أو العمل أو الزراعة فيها.

الصحة والسلامة

لنأخذ مثلا على إهمال الشركات العاملة لموضوع الصحة والسلامة والبيئة:

كنت شخصيا في أحد الحقول النفط الجنوبية، أوائل شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٠، يومها أخبرني أحد المسؤولين أن هناك حادث موت مأساوي في صباح ذلك اليوم، حيث سقط العامل العراقي من فوق الخزان الذي يتم بناؤه في الحقل على كومة من الحديد كانت في المكان الذي سقط فيه ليموت في الحال.

انه ليس مجرد حادث مؤسف، لأن ما أعرفه عن أنظمة السلامة لا تسمح بأي حال من الأحوال بحادث كهذا، للأسباب التالية:

□ سقوط عامل من فوق الخزان الذي تحت البناء يعني أنه لم يستخدم حزام سلامة مربوط في مكان متين، ولا يوجد سقالة متينة يقف عليها، وسقوطه في مكان يحتوي على بقايا حديد كانت تحته يعني مخالفة كبيرة وفق دليل السلامة الصناعية، بل يمكن اعتبار أن ليس هناك دليل سلامة معمول به أصلا، ولا نظام لحماية البيئة لتخليصها من الأنقاض أو النفايات الصلبة، ولم يكن هناك تحليل للمخاطر المحتملة عند منح تصريح العملPTW، لذا كان السقوط قاتلا، لأنه سقط فوق الحديد الخردة المتروك على الأرض.

□ يعني أيضا، أن ليس هناك مسؤول عن ساحة العمل التي يعمل بها، أي مسؤول من شركته وفق أي نظام سلامة معمول عالميا، وإن وجد فإنه لم يكن يعرف شيئا عن السلامة الصناعية، بل وحتى أولياتها، ويعني أيضا أن ليس هناك مسؤول عن المنشأة التي يتم بناء الخزان بها، وإلا لكان أوقف العمل في الحال قبل سقوط الرجل، بل كان يرفض المصادقة على تصريح العملPTW. وربما لم يكن هناك وثيقة من هذا النوع على الإطلاق.

□ كما ويعني عدم وجود ضابط للسلامة الصناعية في ساحة العمل، وهو موظف تابع لدائرة السلامة، وعدم وجوده ربما يعني عدم وجود إدارة للسلامة الصناعية ولا إدارة لحماية البيئة، أو في أحسن الأحوال يعني إهمال تام لكل ما يتعلق بالسلامة الصناعية من قبل الشركة العاملة.

□ ويعني أيضا، وهنا مربط الفرس، أن ليس هناك ما يسمى بنظام إدارة الصحة والسلامة والبيئةHSEMS، وليس هناك دليل للسلامة، الذي يسمى بالSafety Manual.

لو حدث أمر كهذا في دولة أخرى لتدخلت الشرطة الجنائية والسلطات القضائية في الحال، وتم على إثر ذلك إيقاف جميع المسؤولين عن هذا العمل وتحويلهم للقضاء لينالوا الجزاء العادل بسبب إهمالهم بتأدية واجباتهم الوظيفية التي تسببت بهذا الحادث الجلل. ولكان سببا قويا بفقدان الشركة مصداقيتها في الأماكن الأخرى، وربما تسحب رخصة العمل منها في الحال من قبل السلطات في ذلك البلد. لكن مع الأسف عندنا استمرت بالعمل، واستمر المسؤولون بالعمل وكأن شيئا لم يحدث، وسمعت من بعضهم بعد مدة أن الموضوع تم السكوت عليه واعتبر

سقوط العامل"قضاء وقدرا"، وربما لم يتسلم ورثته تعويضات عن التسبب بموته.

ما تقدم يعني باختصار أن الوزارة لم تفعل شيئا لحد الآن بصدد هذا الموضوع الذي يعتبر الأكثر الأهمية من أي موضوع آخر، فالوزارة بحاجة إلى دليل السلامةSafety Manual، قد يصل عدد مجلداته إلى أكثر من عشرة مجلدات ضخمة، ونظام لإدارة الصحة والسلامة والبيئةHSEMS، حيث هناك أكثر من نظام للإدارة هذا الملف، وأكثر من مدرسة.

كما ونحن بحاجة إلى قوانين يجب أن تشرعها الدولة تتعلق بحماية البيئة، وقوانين تتعلق بحوادث العمل، ونحتاج إلى مؤسسات أخرى مختصة بهذا الموضوع كشركات التأمين، وشركات ضمان النوعية، وشركات التجهيز لأجهزة السلامة وحماية البيئة، ونحتاج إلى محاكم مختصة بمثل هذه المواضيع، ونحن بحاجة أيضا إلى جهات تحري وتحقيق تابعة للدولة وأخرى قطاع خاص على شكل مكاتب استشارية، حيث هي التي تقوم بالتحري عن الحوادث من هذا النوع كطرف ثالث محايد.

أما الموضوع الآخر الذي يجب العمل على تأسيسه ألا وهو الصحة المهنية، حيث تكون هي المرجع لصحة الأفراد ومدى تأثرهم بظروف العمل، وهذا يعني تأسيس أقسام للصحة المهنية في كل شركة. هذه الموسسات تكون هي المسؤولة عن متابعة الحالة الصحية لجميع العاملين وفق معايير دولية معترفاً بها، وتعتبر المرجعية بتحديد التعويضات التي يستحقها الشخص العامل ضمن أي بيئة عمل في حال تعرضه لحادث مؤسف.

بإختصار، نستطيع القول إن الصحة المهنية غير موجودة مع الأسف الشديد، وإن وجدت فهي غير فاعلة، أو لا تزيد عن مستوصفات تعالج الزكام وتمنح الإجازات المرضية للمرضى.

الترتيب والنظافة من مكملات السلامة، ولعلي لا أكون مجانبا الحقيقة لو قلت أن مجرد إلقاء نظرة واحدة على واقع الحقول، نجد أن كل شيء يسيء للذوق العام، فالأبنية مجرد أطلال، وما بداخلها من محتويات لا يصلح لشيء سوى إلقائه بالقمامة. الطرق هي الأخرى في وضع أبعد ما تكون عن الطرق التي نعرفها من ناحية التنظيم أو التخطيط، أما الورش وساحات العمل تسيء بما هو أكثر، ففي إحدى الساحات تم إلقاء عشرات المضخات الغاطسة في تلك الساحة، والساحات المجاورة لها، تبين لي فيما بعد أن هناك بالجوار خمس بنايات حديثة أعدت أصلا كمخازن لمثل هذه المضخات الغالية الثمن، لكن المخازن بقيت فارغة والمضخات بقيت أيضا ملقات في الساحات تعبث بها الريح والغبار وتشوه المشهد بكل أنواع الضجيج البصري المقرف، فإذا كان التعامل مع معدات تقدر قيمة الواحدة منها بمليون دولار بهذه الطريقة، فما هي طريقة التعامل مع المعدات الأخرى الأقل ثمنا؟ وحين سألت عن الجهة التي تقوم بصيانة هذه المضخات، قيل أن ليس هناك جهة ما، فالمضخة التي يصيبها عطل ما، أو بالأحرى تخرج من أحد الآبار، تلقى هنا وكأنها حديد خردة، إذ ليس هناك عقود للصيانة والفحص مع الشركات المصنعة لها، بل وليس هناك وجود للشركات أصلا في العراق، فهي تستورد وتترك بعد نصبها مرة واحدة فقط، حتى لو بقيت ليوم واحد في البئر.

إن مثل هذا النوع من الإهمال الموروث من الإدارات السابقة للإدارة الحالية يعتبر أحد أهم أشكال سوء الإدارة وهدر المال العام.

حقيقة إن هذا المشهد غير موجود في أي مكان آخر في العالم، الأمر والأدهى من ذلك، هو أن أقسام الشركة تعاني نقصاً فادحاً بالأجهزة والمعدات الضرورية كما تعاني من أشكال الفوضى التي نعرفها ولا نعرفها. حقيقة إنه أمر مؤسف للغاية، وقد استمر هذا الوضع حتى بعد منح عقود التراخيص ودخول الشركات العالمية التي يبدو أن عدوى الجرب قد أصابتها هي الأخرى، فلا تجد من يكترث لشيء خطأ على الإطلاق، وربما المثال الذي أوردناه عن حادث العمل الذي تسبب بموت العامل يعد خير دليل على ما نقول، كونه حدث في ساحة عمل تابعة لشركة تعتبر من أعرق شركات النفط في العالم.

إن موضوع السلامة، الذي جرنا للحديث عن هكذا نوع من الإهانة للصناعة النفطية أينما وجدت، قد تراجع للخلف ولم تعد"السلامة الصناعية"من الأولويات كما يفترض أن تكون، أي"السلامة أولا"، وهو شعار عالمي تتمسك به أي مؤسسة حتى لو كان عملها مكتبيا فقط.

وأخيرا من البديهي للطبيب أو الممرض حين يعالج جرح ما إن يبدأ أولا بتنظيف الجرح وتعقيم المكان قبل أن يشرع بعلاجه، لأن علاج الجرح القذر أمرا مستحيلا بدون تنظيف، وهذا هو شأن الحقول العراقية مع النظافة والترتيب والسلامة العامة والصحة والبيئة، فشوارعها قذرة تملؤها الأزبال والأوحال والأنقاض هوائها ملوث بكل أنواع الغازات السامة، والسوائل الصناعية ذات السمية العالية تبزل فوق المياه الجوفية، باختصار تجد هناك كل ما هو ملوث للبيئة وضار بسلامة وصحة الإنسان.

مرة أخرى أقول، ربما تكون أنظمة السلامة والصحة والبيئة والكيانات التي تتدبر أمرها موجودة، ولكن على أرض الواقع نجد أنها غير فاعلة ومتخلفة، لذا يترتب على الوزارة الضغط على الشركات العاملة أن تأتي بأنظمتها المتطورة التي تعمل بها في بلدانها.

كما ويترتب على الوزارة أيضا أن تختار من بين الأنظمة العالمية المعمول بها نظاما واحدا وتفرضه على الشركات لتطبقه في عملها، وهكذا سيكون لدى الوزارة نظاما واحدا معتمدا، ويجب أن يكون مرفقا مع أي عقد تبرمه الوزارة مع الشركات العالمية أو المحلية على حد سواء.

وأخيرا يجب أن تسعى الوزارة إلى تطبيق ما اعتمدته بمنتهى الصرامة والدقة وبأيدي خبيرة.

في الحقيقة إن ما تقدم منصوص عليه في العقد المعياري لكن للأسف الشديد مازال ينتظر التطبيق، وقد يكون سبب التراخي عن تطبيقه هو الجهل، وربما شيء آخر نترك تقديره للقارئ الكريم.

***مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية**

الاقتصادي | العدد (2070) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) اذار 2011

العمق الاقتصادي والفخ الاجتماعي والسياسي:
عانى العراق لعدة عقود الاضطهاد السياسي، وتقييد الحريات والمصاعب الاقتصادية ونقصان الرفاهية الاجتماعية. ومنذ بداية الاحتلال في التاسع من نيسان عام 2003 غرق العراق في دوامة الفساد الذي استلزم الفشل الاقتصادي.
ان سوء استعمال الثروة النفطية وعدم الاستقرار السياسي ومعاناة كثير من الناس من الهجمات الارهابية المتوحشة وعدم الامان كان من نتيجته زيادة السخط الاجتماعي الذي كان ظاهرة خطرة تنذر بعاصفة واسعة في البلاد وعلى الرغم من الصعوبة البالغة توقع قمة عاصفة كهذه من الثورة الاجتماعية او حتى تصاعد الحركات الثورية فان من الممكن تمييز وتقييم حجم وتاثير العوامل خلف القلق السائد لدى اغلبية الناس. ان احد الاسباب الرئيسة لمشاكل العراق تكمن هو الاستعمال غير المكيف وغير المنتج للنفط من قبل الحكومات.

سوء الاستعمال العراقي للثروة النفطية وعيوب السياسة الاقتصادية تثير السخط

صبري زاير السعدي*

ترجمة:عمار كاظم محمد

في الماضي كان سوء الاستعمال للثروة النفطية هو العامل الاساسي لصعود وسقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري والذي انتج كارثة سياسية وازمات اقتصادية واجتماعية الت نتيجتها الى احتلال اجنبي للبلاد وتدخل اجنبي في الشؤون المحلية ونفوذ الارهابيين الاجانب والمتطرفين الى المجتمع.

اما في الوقت الحاضر فان سوء استعمال مدخولات النفط هو السبب الرئيس ايضا وراء الصراعات والفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي والهجمات الارهابية والمشاكل الامنية التي سببت مأسي المجتمع بشكل عام ففي كلتا الفترتين كان نمو بذور الفساد الواسع الذي تجذر في عدم التحديد الباهض للصرف الحكومي لمدخولات النفط وهو ما يشير الى عامل عامل مشترك في الخبرة بين الماضي والحاضر وهو سوء الاستعمال للثروة النفطية العامة.

وبينما كانت الحريات جدا محدودة في فترة حكم نظام صدام فان استعادة الحرية الثمينة والامل في الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب تم تخفيفها بطيش وتراجع سياسات الاحزاب السياسية المهيمنة التي كسرت الوعود التي صنعتها للناخبين في انتخابين عامين ناجحين واللذين اظهرا ايمان المواطنين العميق بالديمقراطية.

ان ظهور المشاكل السياسية والاقتصادية وتدهور مقاييس الحياة التي تم التعامل معها من قبل الحكومات من خلال استعمال مدخولات النفط كان اداة لاطفاء"نار الدغل"لكنه سيؤذي مشهد تطور الاقتصاد الاجتماعي للعراق على المدى البعيد، خصوصا اذا كان سوء استعمال الثروة النفطية سيستمر في ظل هذا التناقض وجزئيا مع السياسات والمعايير الاقتصادية غير المنتجة فوجودها سيكلف ويؤلم الاقتصاد والمشاكل السياسية والاجتماعية ستتسع وتتعمق.

المفارقة الاقتصادية:

يمكن تمييز مفارقتين تمثل وجود نوعين من

المشاكل المزمنة للفشل الاقتصادي العام والعكس بالعكس في امكانيات الثروة النفطية يمكن تلخيصها بالاتي:

١. بطء النمو الاقتصادي خصوصا في نشاطات الصناعات غير النفطية وتدمير سعة الانتاجيات الاساسية مثل الكهرباء والماء النظيف والخدمات العامة وفقدان وجود البنية التحتية والبطالة العالية وخطر التضخم الخفي.

٢. توفر مدخولات نفطية تعطي تمويلا كافيا وسيولة اجنبية لتمويل الاستثمار اللازم لبناء البنية التحتية ومشاريع الخدمات العامة وكذلك ادامة المطالب على اعلى مستوى التي هي ضرورية لتوسيع الانتاج ونمو الاقتصاد.

ان كارثة وجود هذه المفارقة الاقتصادية يتم اثباتها من خلال خطر عدم الاستقرار السياسي السائد وانتشار الفساد والهيجان الاجتماعي وزيادة الاعتماد على التصدير النفطي ليس فقط لادارة الوظائف الحكومية الاساسية بل ايضا لادامة مستوى المتطلبات الفعالة بالاجمال على مستوى الضرورة لتقييد التدهور الاقتصادي.

هذه الحقائق المعروفة جيدا تؤلف شروطا جيدة للأضطراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

فشل اصلاحات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي

لسوء الحظ فانه منذ سقوط النظام السابق كان يتم ادامة الوضع المتزعزع بتطبيقات طائشة"معالجة الصدمة الاقتصادية"متبوعة باصلاحات صندوق النقد الدولي الاقتصادية التي تساند الفوضى الاقتصادية. تلك المجموعة من السياسات المستعجلة والضعيفة تم فرضها اولا في عام ٢٠٠٣ من قبل سلطة الاحتلال الامريكي على امل اعادة بناء الاقتصاد على قاعدة السوق الحرة. لقد كانت جذرية ولا تتلاءم بشكل مبالغ فيه وكانت تطبيقاتها قد دمرت امكانيات البلاد الاقتصادية على المستوى القريب والمتوسط، منذ ذلك ومع قليل من التعديلات استمر صندوق النقد والبنك الدولي بالدفع باتجاه تلك السياسات غير الواقعية بتبني نفس وصفة اصلاحاتهم الاقتصادية العادية من خلال السياسة الضريبية والسياسة النقدية المستقلة بغض النظر عن الميزات الاقتصادية والحكومة في البلاد.

وفوق كل ذلك التطوير وبالخصوص تجاهل حقيقة انه لا يكفي دعم القطاع الخاص والسياسة النقدية المستقلة بالتعامل مع الفشل الحالي للسوق الحرة في تطوير اقتصاد نامي داخل بلاد مثل العراق ان تفكيرهم النظري كان يفتقد حقيقة ان التدخل في الاقتصاد الحكومي العراقي في هذه المرحلة يجب ان يمنح الاولوية لأعادة بناء البنية التحتية المادية والاجتماعية وتوسيع الطاقات الانتاجية ضمن اطار ستراتيجية التنويع الاقتصادي.

كما ان عليهم ان يظهروا وعيا بحقيقة ضروات الملكية العامة للثروة النفطية والسياسة الضريبة الحكومية التي يجب ان تعطي الاولوية لخفض التفاوت الكبير في الدخل والثروة بين الافراد بالاضافة الى الاهداف الرئيسة في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتقليل الاعتماد الاقتصادي على تصديرالنفط.انها الستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة واصلاحات صندوق النقد الدولي هي من جذرت المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل حاد.

الدور الاقتصادي للدولة

بعيدا عن نقص السوق في ابقاء التوزيع العادل للدخل والثروة وهو امر مشترك ومعروف في اقتصاديات السوق الحرة في كون القطاع الخاص يحرك ويخصص بشكل كفوء الموارد المتاحة لتوليد نمو اقتصادي اقصى بينما يكون التدخل المفرط للدولة والنشاطات الاقتصادية الكبيرة يخفض الفعالية الاقتصادية.

وعلى اية حال في هذا الوقت الذي تزداد فيه العولمة تحت الاحداث الاقتصادية الدولية والمحلية الكبيرة بشكل استثنائي ونعني الازمة المالية العالمية الاخيرة والكساد الاقتصادي العالمي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) فالحكومات التي تطورت والدول النامية تدخلت بسرعة في النشاطات الاقتصادية الكبيرة ودعمت ماليا العديد من البنوك الدولية الرئيسة وتمويل الشركات والصناعات المحلية الرئيسة المسؤولة عن هذه الازمة من خلال قرارتها السيئة واللاعقلانية من اجل انقاذ اقتصادهم المحلي والعالمي وانظمتها من الانهيار الكامل.

لذلك من وجهة نظر الدروس المستنبطة من هذه التجربة فانه من الخطأ لصناع السياسة والمستشارين الاقتصاديين الاصرار على الدفع بشكل اكبر باتجاه تطبيق التحرير الاقتصادي غير المشروط في العراق.

الادعاء التي تبرر السياسات الاقتصادية الكلية الحالية خصوصا المالية والنقدية على افتراض انها ستزيد من النمو الاقتصادي وتحسين المنافسة الاقتصادية هو امر خاطئ.

في العراق من اجل زيادة النمو الاقتصادي وتحسين معدلات الانتاج فان من الضروري تحسين الاستثمار العام وادراك درجة كافية من التنويع الاقتصادي لضمان الاستقرار الاقتصادي ضد اخطار السوق المحلية والدولية المتذبذبة من خلال ترقية انتشار التقنيات وجلب المرونة مع الاخذ بنظر الاعتبار ترابط الصناعة والتجارة وسوق العمل وعوامل الانتاج الاخرى.

يجب ان تهدف السياسة الاقتصادية بشكل رئيس الى توسيع الصناعات غير النفطية باستعمال الايرادات النفطية وفي هذه المرحلة فان التدخل الحكومي والتسهيلات ومبادرات القطاع العام يجب ان تقود وتشجع القطاع الخاص الذي هو صغير ويفتقد مهارات العمل بتزويد البنية التحتية للأستثمار الاجنبي المباشر الى صناعات تقنية متطورة.

في الظروف الطبيعية يمكن انجاز النمو الاقتصادي بموازنة بزيادة المستهلكين المطلوبة مع الانتاج من خلال قوى السوق مع آلية الضريبة المالية والمستقلة للسياسة النقدية.

بالاضافة الى نقائص السوق السائدة فان العائدات النفطية تضيف مكونات مهمة وديناميكية لقوى السوق وهو ما يستلزم تدخلا اوسع للدولة لتحقيق اقصى نمو اقتصادي.

الحاجة الملحة لستراتيجية اقتصادية جذرية

في الوقت الحالي وبالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الامن يواجه العراق العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل النمو الاقتصادي البطيء والبطالة العالية وانتشار الفقر والتفاوتات العريضة في الدخل والثروة والفساد وقلة التعليم العام والخدمات الاجتماعية والصحة. ولكي يتم التعامل مع هذه التحديات فان العراق يحتاج الى قيادة سياسية قوية وذات رؤية يمكن تلهم الناس من اجل العمل المنتج.

انه من المفهوم، على الرغم الاستياء، ان الحكومة والاحزاب السياسية المهيمنة تضع كل امالها على الزيادة المستقبلية لايرادات النفط لكي تتحرر من الضغط الناتج عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة بينما لاتوجد محاولات جدية لتبرير سياساتهم ولسوء الحظ فهو استمرار نفس الممارسات السياسية والاقتصادية القديمة التي لم تقد البلاد الى اي مكان، بدلا من ذلك يجب ان يكون الاستخدام العقلاني للايرادات النفطية فالعراق في المستقبل يحتاج الى تغييرات اقتصادية جذرية ما يعني ستراتيجية اقتصادية جديدة التي يجب ان تقود الرؤية المستقبلية الملهمة لبلاد متحررة وديمقراطية.

ان السياسات الاقتصادية خصوصا المالية والنقدية يجب اعادة تصميمها ليس فقط من خلال زيادة النمو الاقتصادي وادامة الاستقرار لكن ايضا ما يوازيها اهمية متابعة ستراتيجية التنوع الاقتصادي حيث تتدخل الدولة بشكل نشط لتقليل الفجوة في الدخل والثروة بين المناطق والسكان.

عمليا فان تطبيق الستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المقترحة خصوصا اولويات الاستثمار العام والحاجة الى تغييرات رئيسة في الاقتصاد الحكومي واقسام التمويل في القطاع الخاص ومؤسسات السوق واعادة تقييم الاستثمارات الوطنية ضمن برنامج خصخصة مهيأ جيدا.

كذلك فان التطبيق الفعال للتغيير المطلوب يحتاج الى استقرار سياسي وادامة القانون والنظام وتشجيع النظام القانوني يضمن امن الفرد والملكية.

العاصفة تزداد زخما

بينما تتجمع الغيوم الرمادية الثقيلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومشاكل الامن تزداد زخمها على البلاد واذا انفجرت الغيوم فان العاصفة الرعدية الناتجة يمكن ان تتسبب بفيضان تدميري مثل ما حدث في زمن جلجامش او بمثل هذا الخراب الذي تلا سقوط نظام صدام الدكتاتوري وقد حان الوقت للسلطات الحاكمة والاحزاب السياسية المهيمنة خصوصا الدينية منها ان تفكر مجددا وتقوم بالتغيير بسرعة فان سياساتهم الضيقة الافق وترك اهتماماتهم الشخصية والمشاركة بشكل نشيط في تاسيس عراق ناجح ديمقراطي وتحرري.

*** مستشار اقتصادي وموظف سابق في الامم المتحدة عمل في عدة دول عربية كمستشار فني رئيسي للسياسات الاقتصادية ومبرج استثمار وتراس الكثير من الخطط الاقتصادية الكبيرة ومناصب السياسة والتخطيط في العراق.**

الاقتصادي | العدد (2070) السنة الثامنة -الثلاثاء (15) اذار 2011

المرصد الاقتصادي

مهنة الندافة..
حرفية وأداء متقن ودلالات تراثية

بغداد/ علي الكاتب

مهنة الندافة من المهن التي تعود الى أزمان بعيدة وليس بمقدور احد اكتشاف متى بدأت هذه الحرفة، الا ان الجميع متفقون على أصالتها وروعتها وجمالية منتجاتها التي ليس بمقدور العائلة العراقية الاستغناء عنها برغم التطورات الصناعية المتعاقبة وغزو المنتجات القطنية والنسيجية التي ازدادت في الأسواق المحلية ،والتي لم تحد من رغبة المستهلك العراقي وبحثه عن منتجات الحرف والمهن التراثية الأصيلة وشرائها ،بالرغم من شحتها واختفائها من عدد كبير من الأسواق العصرية والمولات التجارية الحديثة.

وقال محمد جبار احد العاملين بمحال الندافة ان هذه المهنة لاتزال ترفد العائلة العراقية بالكثير من مقتنياتها المنزلية ولوازم المفروشات وأغطية المنام لجميع إفراد الأسرة ،وهذه المهنة تقاوم ولا تزال تصارع من اجل البقاء في مواجهة المنتجات الجاهزة من المفروشات وغيرها الجاهزة المصنعة في المصانع الحديثة وهي مستوردة في معظمها وتحمل علامات تجارية ومن عدة دول على اختلاف المناشئ.

وأضاف: الكثير من العائلات العراقية تزور محال الندافة لطلب بعض المفروشات ،خاصة ما يتعلق بجهاز العرس الذي يرغب الجميع ان يكون كاملاً من محل الندف حفاظاً على التقاليد العريقة لمجتمعنا من جهة ومواصفات الجودة التي تمتاز بها مصنوعاتنا على خلاف المنتجات الجاهزة التي لا تتمتع بذات المواصفات من جهة أخرى، وهو يسهم في ديمومة عملنا والاحتفاظ باعمالنا برغم التحديات التي تواجهنا من المنتجات الجاهزة والمستوردة.

وأشار الى ان مهنة الندافة احتفظت بمقومات وجودها كمهنة بحد ذاتها، الا ان ذلك لم يمنع من اختفاء بعض الأدوات التي كانت يستعملها الندافين في السابق ك(المحلج) وهو عبارة عن دولاب يدوي يستعمل لعزل بذور القطن عن القطن، وكذلك انقراض آلة (الجك والقوس) المستعملة في ندافة القطن قديما والتي تسهم في جعل القطن ناعم الملمس، وفي مقابل ذلك ظهور آلات حديثة بدء الندافين يستعملونها في عملهم لكونها تقوم بالعمل بشكل أفضل مع إمكانية التقليل في عامل الزمن وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا لانجاز عملنا وتسليم منتجاتنا للزبائن.

وتابع ان الأوزان المتعارف عليها في عمل مقتنيات الزواج من الفرش والأغطية تكون كالآتي وزن القطن المستخدم في صناعة اللحاف يبلغ ٤كيلو جرامات من القطن اما الوسادة المتصلة لنفرين فيكون وزنها ١ كيلو جرام من القطن، وكذا الحال مع أوزان (الكوشات) والأغطية (اللحاف) وغيرها وهي بذلك تحمل جودة أكثر من المنتجات الجاهزة.

وبين ان هناك أنواعاً من الأغطية (اللحاف) وهي مختلفة باختلاف أنواعها وأحجامها وأوزانها مثل (ابو الفتلة) نسبة الى خياطة حاشيته بشيء قليل من القطن و(أبو الحبل) نسبة الى خياطة حاشيته بالحبل ،ويتم وضع وجه اللحاف بقماش ذي بريق جميل وهو (الستن) بألوانه الزاهية وجودته المعروفة لدى المستهلك والذي يستعاض عنه في بعض الأحيان بقماش (البوبلين) لوضع جمالية على واجهته ليحمل دلالة على اتقانه وجودته .

راجحة عبد الله موظفة متقاعدة قالت ان الكثير من العائلات العراقية لا تزال ترغب في شراء المفروشات والأغطية من الندافين بدلا من شراء المفروشات الجاهزة من المحال التجارية الأخرى برغم ارتفاع أسعارها، إذ يبلغ سعر اللحاف الواحد الذي يصنعه الندف ما بين (٤٠-٥٠) الف دينار في حين يبلغ سعر اللحاف الجاهز العادي ٢٥الف دينار ولحاف الديباج الجاهز بـ (٣٠ او ٣٥) الف دينار، الا ان المواطنين لا يزالون يفضلون الاقتناء من الندف لان الجودة والأصالة تجتمع فيها.

وأضافت: ان العائلات الريفية هي الأكثر اقتناءً لمنتجات الندف الحرفية أكثر من العائلات التي تسكن في المدن ،وذلك لانها اقل تأثراً بموديلات الصناعة الحديثة من جهة وتوفر الأقطان والأصواف بكثرة وبأسعار زهيدة من جهة أخرى، كما ان هناك موروثا توارثناه عن الآباء والأجداد وهو تجهيز العرسان من الندف وهو عرف وتقليد اجتماعي من المهم المحافظة عليه بوجه مقتنيات العصر الحديث من المفروشات الحديثة التي تبهر الإنسان في كثير من الأحيان، وهذا متوارث شعبي لا يقتصر على العراق بل ان أكثر الدول الأوروبية المتطورة، ناهيك عن الدول الشرق الأوسطية تحتفظ بهذا الموروث الحضاري الذي تنقله الى الأجيال الأخرى ليكون هناك تواصل بين الماضي والحاضر من خلال منتجات مهنة الندافين.

اقتصاديات

وزارة التخطيط . . الى أين ؟

■ عباس الغالبي

يخطأ من يظن ان وزارة التخطيط غير سيادية ، وثانوية ، بل ان الاهمية التي تكتسبها هذه الوزارة في بلدان العالم المتقدم تتصدر الاهتمامات الاخرى والركائز الاساسية للعملية التنموية والاقتصادية فهي بتقديرنا سيادية بامتياز ، وان المشهد التحصاصي المقيت الذي كان نتاجاً غير محمود للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد ألقى بظلاله على توزيع الحقائب الوزارية ومنها وزارة التخطيط التي مازالت لم تحسم لحد اللحظة .

وبحسب معطيات الوتقع فأم المهمات الملقاة على عاتق وزار التخطيط تمثل الستراتيجيات الاهم في العملية الاقتصادية ، وفي بلد مثل العراق فأنه أحوج مايكون الى هذه الستراتيجيات بسبب عدم فاعلية الاقتصاد الوطني وتراجع الخدمات العامة وضعف الاداء الاداري وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري ، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الاخرى التي تتعلق بسقف زمني متوسط أو بعيد المدى .

ولان المحاصصات السياسية أخذت مأخذها ، فأن مآل وزارة التخطيط سيذهب الى غير الاختصاص والكفاءة على غرار المراثون الوزاري الحالي في العراق ، ولكن هذه الوزارة بوضعها الحالي تزخر بالكثير من الطاقات والكفاءات والمبدعة ، ولكن مشكلتها انها مستقلة وغير حزبية ، وتنظر للمهنية اكثر من المغانم والامتيازات والمواقع وهذا سر نجاحها ، وعندما نتحدث عن هذه الكفاءات في وزارة التخطيط فأننا نلفت أنظار رئيس الوزراء الى هذه الحقيبة الوزارية المهمة بضرورة تسنمها من قبل شخصية كفوءة وقادرة على التعامل مع حيثيات عملها بمهنية وعلمية ، كما ندعو الكتلة السياسية المسؤولة وفق عملية التوافق السياسي المسؤولة عن ترشيح الوزير المقبل ان يمعن النظر في الشخصيات الموجودة حالياً في الوزارة لاسيما وان الوزير الحالي بالوكالة هو من ذات الكتلة السياسية سعياً لاختيار الشخصية المناسبة في المكان المناسب .

> وزارة تخصصية مثل التخطيط التي تتطلب معرفة ودراية تامة بحيثيات العمل التخطيطي والستراتيجي للقطاعات الاقتصادية كافة والوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، ونرى في بلدان العالم كافة ان وزارة التخطيط تعمل على وضع التصورات المستقبلية بما يتناسب ومعطيات الواقع والامكانات المتاحة والظواهر السلبية التي ترافق العملية التنموية والاقتصادية والاعمارية والخدماتية .

لايمكن ان يتصور المر وزارة مثل التخطيط تذهب الى شخصية غير متخصصة ويقول البعض ان الوزير منصب سياسي ، فهذا ننظر له تخريج ومحاولة يائسة لشرعنة التحاصصات وعدم الاختصاص ، في وقت لم توجد هذه الجدليات في بلدان العالم الاخرى وحتى في البلدان النامية نرى ان الاختصاص هو سيد الموقف ، وخاصة في وزارة تخصصية مثل التخطيط التي تتطلب معرفة ودراية تامة بحيثيات العمل التخطيطي والستراتيجي للقطاعات الاقتصادية كافة والوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، ونرى في بلدان العالم كافة ان وزارة التخطيط تعمل على وضع التصورات المستقبلية بما يتناسب ومعطيات الواقع والامكانات المتاحة والظواهر السلبية التي ترافق العملية التنموية والاقتصادية والاعمارية والخدماتية .

ومن هنا فاننا وبحكم متابعتنا الدقيقة لمسارات العمل المهني في وزارة التخطيط ودوائرها المختلفة فان الكثير من المفاصل قد حققت نجاحات على مستوى التخطيط وتشخيص الظواهر ووضع العلاجات الناجعة لها ، ويمكن ان نقول ان الدكتور مهدي العلاق وكيل الوزارة الحالي ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء هو الشخص المناسب لتنسم هذا الموقع بحكم مهنيته وكفاءته ونزاهته واستقلاليته ونجاحه في الكثير من المواضع التي اشرنا اليها ، ونرى اننا نذكر لما تبقى من المشهد الوزاري انطلاقاً من قناعتنا وحرصنا ان لاتذهب هذه الحقيبة الى غير ذي اختصاص .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون